



## الجلسة العامة ١٩

السبت، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

ونحن نهنئكم، يا سيدي، ونشيد بكم كرئيس جديد للجمعية العامة. كما نعرب عن امتناننا لسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، على ما اتسمت به رئاسته من حيوية.

وما برح أميننا العام يشدد بلا كلل على الحاجة إلى الإبداع في العمل وضمان استدامة تقدم المنظمة في أعمالها. ونشيد به أيضا ونشجعه خصوصا على مواصلة جهوده.

إن خطابي اليوم سيركز على الموضوعات المتضمنة في رسالة لكسمبرغ إلى مؤتمر قمة الألفية. ويعبر البيان الذي ألقاه السيد هوبر فيدرين، وزير خارجية فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، معبرا تماما عن وجهة نظر بلدي.

في عام ١٩٩٩ أكدنا ثانية على الأفكار الرئيسية التي تنطوي عليها مشاركة حكومة لكسمبرغ في أوروبا وفي إطار الأمم المتحدة، والتزامها بتعزيز التضامن الدولي الذي تبدى في وصول بلدي إلى الرقم المستهدف الذي حددته الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية، ألا وهو ٠,٧ في

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا

لرئيس وفد لكسمبرغ، سعادة السيد هوبر وورث.

السيد وورث (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):

تعتذر السيدة لايدي بولفر، نائبة رئيس الوزراء ووزيرة خارجية لكسمبرغ عن اضطرارها لقطع زيارتها لنيويورك. وطلبت مني أن أدلي بهذا البيان نيابة عنها.

إن مؤتمر قمة الألفية قدم لنا شهادة من رؤساء الدول والحكومات. وكان هذا الاجتماع غير العادي فرصة لتجديد التزام الدول من جميع أنحاء العالم بمنظمتنا، الأمر الذي يشجع على بذل الجهود المشتركة من أجل إتاحة الفرصة لكل مواطن في حرية التمتع بحياة كريمة، ويتيح المجال أمام الأفراد ومجتمعاتهم المحلية لتحقيق الذات.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتنوعها أن استراتيجية اتقاء الصراعات تشق طريقها. وعلينا أن ندعم هذه الاستراتيجية الوقائية لكي نبرهن على أنها الاستراتيجية التي تحقق نتائج تدوم. وهناك إخفاقات كثيرة بطبيعة الحال، ولا ينبغي لنا أن نغضب أعيننا عن العقبات القائمة.

ففي كوسوفو خاصة، أدى السلوك المتعصب إلى انتشار شكل من أشكال العمى حتى بين الذين عانوا هم أنفسهم من الاضطهاد. وبنينا علم النفس أن الضحايا السابقين لا يتحاشون التحول إلى جلادين في نهاية المطاف. وعلينا أن نوقف هذه الحلقة المفرغة ونمنع الأعمال الإجرامية المطلقة العنان. ويحمل لنا الالتزام الذي يديه الممثل الخاص بيرنارد كوشنر، وجميع الذين يعملون معه من أجل تبييد الغيوم، رسالة مفعمة بالأمل سوف تؤتي ثمارها.

وربما كانت آملنا مستلهمة من التلهف إلى ما سيحدث في نهاية الحرب الباردة. أما اليوم فإننا نشهد أسسا صلبة: فقد اتخذت إجراءات محددة تتجاوز الأبحاث الأكاديمية وإيقاظ الضمائر. وإننا نشكر مجتمع المنظمات والأفراد الموجودين في الميدان؛ فأولئك الذين يضحون بأرواحهم يتوقعون من الآخرين أن يدعموهم ويزودوهم بالوسائل الضرورية.

ولكن المسؤولية الكبرى هي ألا نخذل من هم بحاجة ماسة للمساعدة من الضحايا والمشردين واللاجئين، أولئك الذين حرّموا من الحماية التي يوفرها حكم القانون، بل وحرّموا من وسائل العيش الضرورية. وعندما يؤدي قصور الإدارة إلى إفراط في استغلال متسم بقصر النظر وتلوث خانق البيئة قد يكلفنا الكثير، عندئذ يتعين عكس مسار هذه الظاهرة ويتعين الإقرار بالمسؤولية والاضطلاع بها.

المائة من إجمالي الناتج القومي في عام ٢٠٠٠. وقد آن الأوان في هذا العام للاستفاضة في الكلام عن مبدأ المسؤولية المشتركة لأن العالم عليه أن يواجه التحديات القديمة المتمثلة في العنف والتنمية إلى جانب التحدي الأحدث المتمثل في العولمة.

والعولمة هي مصدر للإنجاز وسبب للقلق في آن معا. فهي تجمع بين نقيضين وتتطلب وجود صكوك ملائمة للتحكم فيها وتوجيهها نحو التنمية المنصفة. وبدون وضع تحديد مشترك للقواعد التي ينبغي تطبيقها فقد تبعث العولمة على الشعور بالمرارة والثورة. ولكن استعمال العنف قد يؤثر على المسيرة نحو التنمية. ومما يدعو إلى القلق أن مبيعات الأسلحة يرتفع معدلها في العالم كله منذ عام ١٩٩٦. والرعب الناجم عن العنف المتواصل الذي يرتكبه البشر بعضهم تجاه بعض يدفعنا إلى الشعور بالأسى. ولكن هذا الموقف السلبي لا يقدر الواقع السائد في العالم حق قدره. فقد انخفض عدد الصراعات المسلحة من ٥٥ صراعا في عام ١٩٩٢ إلى ٣٦ صراعا في عام ١٩٩٨، إلا أن هذه الإحصائيات المجردة لا تشرح لنا كيف حدث هذا الانخفاض. ومع ذلك فهناك إحصائية أخرى ينبغي أن تسترعي اهتمامنا وهي أنه فيما بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٩، تحول ١١٣ بلدا من النظام الفاشستي إلى نظام تعدد الأحزاب. وما هو أعظم مغزى مما تورده الإحصائيات، الحقيقة المشجعة المتمثلة في زيادة عدد عمليات التفاوض. وممكن نجاحها في الغالب يرجع إلى أشكالها الابتكارية التي تهدف إلى تحقيق التعايش السلمي، في الأماكن التي سادها الجمود والسخط من قبل.

وتيمور الشرقية، والمؤتمر الذي جمع الصوماليين في جيبوتي والحوار الجديد بين الكوريتين، كلها أمثلة حديثة على ذلك. وعلى الرغم من الصعوبات التي لا تخفى على أحد، فإن هذه التطورات البناءة تبين من حيث عددها

يكن ثباته غير متسم بالجمود، وشفافية وخضوع للرقابة الديمقراطية.

ولكن المجتمع الدولي والأمم المتحدة سيتعين عليهما إقامة دعائم أخرى أيضا كجزء من الهيكل الذي يقوم عليه عالم لا يهددنا فيه الفقر والعنف بعد الآن.

ودون الدحول في التفاصيل، فإنني أشير إلى الحاجة إلى أن نتذكر احترام المساواة، وإرادة الاتقاء والانفتاح على التعاون.

لقد كان القرن الذي انقضى أكثر القرون البغيضة في تاريخ البشرية من ناحية الأعداد المطلقة للضحايا، وأيضا من الناحية المفاهيمية، لأنه أدى إلى استحداث واستعمال أسلحة الدمار الشامل. وقبل كل شيء، فقد شهد شتى حالات الإبادة الجماعية على نطاق لم يُسمع عنه من قبل، حُرِضت عليها بوضوح أكثر أشكال العنصرية جدارة بالازدراء. ودراسة هذا القرن ضرورية للغاية لدراسة الآليات التي أدت إلى هذا الشذوذ الذي اعترى الإنسانية لأن تكرار هذه الظاهرة المدمرة ينبغي أن يقابل بالرفض وأن يصبح مستحيلا.

والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن علينا أن نتذكر، الأمر الذي يعني تفادي الجهل ووضع دروس الماضي نصب أعيننا على الدوام. فإذا كانت البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تشعر بحساسية بالغة عندما تقابل ظواهر ككراهية الأجانب والعنصرية ورفض ما يختلف عنها، فما ذلك إلا أنها قد عقدت العزم على تفادي الاستسلام مرة أخرى لداء الكراهية. وأوروبا التي يتزايد عدد سكانها، والاتحاد الأوروبي الذي يمتد شرقا وجنوبا، لا بد أن يعملوا بإصرار على مواصلة طريق الانفتاح.

إن لكسمبرغ هي محتبر يضم خليطا من الشعوب، نظرا لوقوعنا في مفترق طرق بين الثقافتين الفرنسية والألمانية

كيف يمكننا أن نصدق أن الكوارث سوف تمر مرور الكرام وأن التضامن الدولي لن يكلف خاطره بتحليل أسباب الأحداث؟

إن الجريمة يجب ألا تكافأ. وهذا المفهوم سوف يتحول من نظرية إلى ممارسة في زمن العولمة. فالمعلومات تنتشر بصورة لا يمكن تفاديها والابتكارات تحدث. وقد يتلأأ القانون الدولي في مسيرته خلف تكنولوجيات معينة، ولكنه يمر بعملية التطوير. فلنأخذ مثلا المشاركة العالمية في الهيكل الشامل للمعاهدات المتعددة الأطراف الذي لقي تشجيعا قويا من مؤتمر قمة الألفية. وثمة مثال آخر هو المحاكم التي تحاكم على جرائم الحرب، والإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية. وبعد إنشاء محكمتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، تنظر بعض البلدان في إنشاء محاكم بالتعاون مع الأمم المتحدة. ولقد أُرست المحاكم الوطنية إجراءات سير المحاكمات، ونتيجة لذلك انتهى عصر الإفلات من العقاب. وكانت لكسمبرغ الدولة الثامنة عشرة التي تصدق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الذي سيبدأ سريانه بعد ٤١ تصديقا آخر.

وفي الديمقراطية يسود حكم القانون، ولكن العمل السياسي يعد أمرا حيويا لتطويره. وقد برهنت الأمم المتحدة بوضوح من خلال المؤتمرات الكبرى التي عقدتها في التسعينات ومؤتمرات متابعتها، أن هذه المؤتمرات أيضا تشكل مصدرا هاما للقانون. والمبادئ التوجيهية التي تظهر تحفز على وضع قوانين محلية، وتراكم هذه القوانين ينتج عنه شبكة واسعة من القوانين المعترف بها دوليا. وسيساعد المزيد من العمل في المستقبل، بما في ذلك الحملة على الأسلحة الصغيرة، وتمويل التنمية والمؤتمر العالمي المناهض للعنصرية، على تعزيز حكم القانون. ومن المؤكد أن حكم القانون هو أحد أهم الدعائم القوية للتنمية بما يتسم به من استقرار، وأن

هذه الكوارث، بالإضافة إلى تطورات أخرى - خاصة في تيمور الشرقية وجنوب لبنان وعلى طول الحدود بين إثيوبيا وإريتريا - تسهم في زيادة ضخمة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. ومع ذلك فإن هذه الأنشطة تعاني من نقص الموارد لدرجة أصبحت فيها عمليات هذه القوات ومصادقيتها معرضتين للخطر. وبدلاً من أن تكون وسيلة ردع فإنها تجازف بأن تصبح مجرد ذريعة.

وآمل أن تتمكن هذه الدورة من اعتماد تدابير فعالة لتنفيذ توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يرأسه السيد الإبراهيمي. وينبغي ألا يكون نقص الموارد المالية عقبة لا يمكن تخطيها. وبالإضافة إلى ذلك من المناسب أن تكون هذه المسألة جزءاً من بند جدول أعمال هذه الدورة المتعلق بجدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام. ولكن الواقع أن هذه الأنشطة هي قبل كل شيء عمليات ترمي إلى الحفاظ على وقف إطلاق النار. وتحقيق السلم يتطلب جهوداً أخرى - يأتي في مقدمتها الرغبة في منع حدوث الصراعات والإصرار على تجنب حدوثها من جديد.

وبعد البحث والمناقشات والمناظرات العميقة - التي دارت مؤخراً في مجلس الأمن وفي لجنة الجمعية العامة المعنية بمنع الصراعات في أفريقيا - هل توفرت الإرادة الكافية التي تجعلنا نتخذ إجراء الآن؟ إن هذا العمل الحساس ضروري إذا أردنا أن نعبر عن الإرادة الحاسمة في منع الصراعات.

والتضامن الإنساني سيكون ضرورياً في الظروف التي تعلن فيها الأطراف أنها غير قادرة على تجنب الصراع وعندما يكون من المتوقع بوضوح حدوث اعتداءات على كرامة الأفراد بما يؤدي إليه ذلك من آثار مادية كبيرة. واللامبالاة والافتقار إلى المساعدة في مواجهة الخطر لا يتفقان بعد الآن

وبسبب تأثير الهجرات التي قدمت إليها منذ زمن بعيد. وتقود أخلاقيات مواطنيها إلى احترام الآخرين واحترام فرديتهم. وعندما أصبحت السيادة والاستقلال والتنمية حقائق في حياة بلدنا، صاحبها كلها تمسك شديد بمبدأ المساواة سواء بالنسبة للأفراد أو الدول.

ومسؤولية جميع الدول هي كشف خطر أي اتجاه نحو الشعور بالاحتقار للآخرين. ومن المؤسف أن الانقسام والافتقار إلى احترام قيمة الأفراد يمكن مشاهدتهما في جميع القارات. فقبل خمسة أعوام فحسب، ارتكبت أكثر الجرائم العنصرية عنفاً في البوسنة ورواندا مما أثار الأسى في العالم. ومثل هذه الجرائم ينبغي أن تشجب لأنها تتيح فرصاً سرعان ما يغتنمها المتحيزون. وعلينا أن نتحمل مسؤولية جماعية في النضال ضد هذه الدائرة المفرغة.

ويتطلب احترام المساواة ألا نتخذ من الاستقلال ملاذاً. بل يتطلب بدلاً من ذلك أن نتقبل بعضنا البعض كشركاء ونسلم بمشروعية مصالح كل منا. وبفضل التقدم الذي أحرزه الاتحاد الأوروبي، استعاضت دوله الأعضاء عن السيادة الكلاسيكية بالتكافل الذي تدعو آثاره الإيجابية إلى الإعجاب. والحل في عام ٢٠٠٠ لم يعد الاستقلال مجرد بل التعاون الملموس.

وفي عام ٢٠٠٠ كرس مجلس الأمن قدراً كبيراً من الوقت لأفريقيا، اعترافاً منه بخطورة ظاهرة تتمثل في أخذ أجزاء كبيرة من البلدان رهائن. وبعض هذه الأزمات تزداد اشتعالاً بسبب استقلال الموارد الطبيعية ورد الفعل الدولي الذي له مغزى على هذه الأحداث، مشجع ولكنه يجب أن يؤدي أيضاً إلى القضاء على هذه الحالات. ومن بين هذه الحالات، سأذكر المشكلات القائمة في أنغولا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

يمكن الاعتماد عليها لبناء الثقة وتخفيض مستوى الفقر. وهو مسؤولية يجب علينا جميعا أن نضطلع بها.

هذا الجهد لا يمكن القيام به إلا إذا كان التعاون الخارجي لا يشكل عقبة في حد ذاته. ففي حالات كثيرة يثير هذا التعاون تساؤلات ويواجه بالمقاومة. ولكن التعاون الذي لا يلقى الترحيب لا فائدة منه. ولسوء الطالع يسود في بعض الحالات انعدام الثقة والغرور ويؤديان إلى عقلية متحجرة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى المغالاة في المسائل التي تتعلق بالهوية وإلى حدوث انغلاق ذهني.

وعندما هز تركيا زلزال رهيب في عام ١٩٩٩ عرض اليونانيون مساعدتهم. هذه الإيماءة، وقبول تركيا للمساعدة أحدثا تحولا عميقا في العلاقات الثنائية بين البلدين، كانت إقامتها صعبة بصورة خاصة. وكان هذا التطور الإيجابي التلقائي نتيجة لإدراك وزير الخارجية بابانديرو وسيم أن الضرر المستمر الذي أدى إليه انعدام الثقة في الماضي لم يكن مقبولا. هذا التطور الإيجابي مستمر ونأمل أملا كبيرا أن ينعكس قريبا في المحادثات التي تدور تحت رعاية الأمم المتحدة بين الطائفتين اليونانية والتركية في قبرص، وهي المحادثات التي تجري حاليا بشكل غير مباشر.

وعندما تواجه الثقة بحائط غير مرئي من الجهل، فإن اليد الحانية لن تجد ترحيبا. ولذلك ينبغي لأولئك الذين فصل بينهم التناؤد النفسي أن يقيموا رأس جسر يعربوا من خلاله بطريقة مرموقة عن رغبتهم في تحقيق الاعتراف المتبادل.

لقد جرى التوفيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين بأساليب لها مغزاها نتيجة لمحادثات كامب ديفيد. فالرئيس كليتتون بدأه، ورئيس الوزراء باراك والرئيس عرفات بوعيهما بالتاريخ وقبولهما المشترك لمسؤوليتهما المشتركة حيال المستقبل، يستحقون التشجيع ومنتهى الدعم لجهودهم

مع الإدراك العالمي لحقيقة ترابطنا الذي يتزايد بتزايد انتشار المعرفة.

هذه قضية أخلاقية بيد أنها أيضا قضية معرفة وموارد تقنية. ولكسمرغ تعتزم إنشاء فيلق عمل مدني للعمل في البعثات الإنسانية وبعثات التنمية البشرية. وستشارك لكسمرغ أيضا في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلم وهي تشارك في عمليات حفظ السلام وبعثات التعمير.

والرغبة في منع الصراعات تتضمن القدرة على اختيار آلية من بين سلسلة كبيرة من الآليات القادرة على منع عمل كل من يلجأ إلى العدوان، نتيجة للجهل أو للتحريض. ويمكن لهذه الآلية أن تكون أكثر فعالية في إدارة النزاعات إذا استخدمت على نحو جيد قبل اندلاع أعمال العنف. وطوال ثماني سنوات أكد المفوض السامي المعني بالأقليات الوطنية التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السيد ماكسي فان درستول أنه أهل للثقة التي أناطتها به ٥٥ دولة أوروبية والجمهوريات السوفياتية السابقة وذلك بالعمل الحكيم الذي قام به والذي أسفر عن نتائج هامة.

وعندما تكافح الشعوب في عزله، يمكن للتعاون والتضامن الخارجيين أن يزيلا أصعب العقبات. وتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على أهمية منع الصراعات وتحقيق الديمقراطية الشاملة واحترام حقوق الإنسان باعتبارها وسائل تمنع استبعاد البلدان التي استترفتها الصراعات من الحصول على فوائد الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا العالمية.

ويذكرنا السيد عنان والسيد الإبراهيمي من جهتهما بأن كل عمل يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر ويضمن وجود أساس قوي للنمو يعتبر خطوة صوب منع نشوب الصراعات. وهذا في حد ذاته أحد مفاتيح التنمية وطريقة

إن الأمم المتحدة ستكون موضع اختبار. وستكون المنظمة مطالبة بفعل الكثير نتيجة لسعيها صوب العولمة. فهل تستطيع المنظمة أن تتصدى لهذا التحدي وأن تستجيب بطريقة تجعلها محورا للمناقشات الدولية الرئيسية؟ وحتى بعد مؤتمر قمة الألفية لا يمكن أن ندعي أن هذا السؤال لم يعد قائما. وتأمل لكسمرغ في أن يكون الجواب إيجابيا وتؤكد من جديد رغبتها في التعاون حتى يمكننا التقدم معا في هذا الاتجاه.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة لدولة السيد سومسافات لينغسافاد، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

**السيد لينغسافاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)** (تكلم باللاوية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أود في البداية أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة الخامسة والخمسين. ونحن على ثقة في أن الجمعية ستحقق كسبا كبيرا في ظل قيادتكم المقتدرة ومن معرفتكم الواسعة بالشؤون الدولية.

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الرئيس السابق، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على التوجيه الذي وفره للجمعية العامة في الدورة الرابعة والخمسين.

كان القرن العشرون عصر اكتشافات وإنجازات تكنولوجية وعلمية كبيرة. وهذا في الواقع من بين الأمور الإيجابية التي تميز بها القرن الماضي، والتي نفخر بها جميعا. ومع ذلك جلب لنا نفس هذا القرن كوارث عديدة وترك لنا، ونحن ندخل إلى القرن الحادي والعشرين، مشاكل متنوعة معقدة.

الرامية إلى الانتهاء من هذه العملية التاريخية. وإنني على اقتناع بأن مقومات الحوار فيما بينهم لم تستنفذ بعد. فهناك فرصة لتحقيق اتفاق إيطاري في الأسابيع القليلة القادمة. ويجب أن يكون من الواضح أن الرغبة في التعاون قائمة بحزم. وستعزز هذه الرغبة برغبة المجتمع الدولي، وأوروبا بصفة خاصة، في توفير الدعم لإحلال السلم والجهود التعمير.

ورسم دور للأمم المتحدة ولشكل عملها في المستقبل ستكون مهمة معقدة وتتطلب براعة فائقة إذا ما توقعنا من المنظمة أن تتخلى عما يحيط بها في الوقت الراهن من هشاشة، وأن تؤكد مسؤوليتها. ولكن ربما أمكننا الاعتماد على نحو متزايد على الخبرة الواسعة التي اكتسبتها خلال عملها في الماضي. وتطوير هذه المجموعة من الخبرات يتطلب تماسكا داخليا متزايدا. والمسؤولية عن تطوير هذا التماسك تقع على عاتق أعضاء المنظمة. هذا هو الهدف الذي ينبغي أن نضعه لأنفسنا. والرغبة في التعاون يجب أن تؤدي إلى وجود هياكل إدارية ومالية سليمة بالإضافة إلى قيام علاقات متوازنة بين الأجهزة الرئيسية وينبغي ألا يستثنى أي من هذه الأجهزة من الإصلاح الدوري.

واليوم لا يمكن القول إن بوسع الأمم المتحدة أن تواجه هذه المعايير. لذلك، من الضروري أن يدفع أعضاؤها أنصبتهم بالكامل دون إبطاء ودون أية شروط.

إن مجلس الأمن لم يتم إصلاحه بعد، والمسافة التي تفصل بين المجلس والغالبية العظمى من أعضاء الجمعية العامة لا تسهم في فعالية المنظمة. وبغية تحقيق أكبر قدر من وحدة العمل ينبغي أن تتضمن الجسور التي تحاول الأمم المتحدة إقامتها، إعادة تنشيط العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن الموسع على النحو اللازم.

تطويرها بعد لكي تفي بمتطلبات التكنولوجيا الجديدة وغيرها. وبوجه عام، تلزم معالجة جميع هذه المسائل على نحو جدي بالاشتراك بين الشمال والجنوب، بغية مواجهة التحديات واستغلال الفرص المؤاتية التي ستؤدي إلى قيام نوع من التعاون بين الشمال والجنوب يستند إلى المساواة والمصلحة المشتركة، على النحو الذي أعرب عنه صراحة في إعلان هافانا.

ولمنجزات البشرية خلال القرن الماضي قيمة عظيمة. ونرى أن هذه المنجزات إذا استخدمت بطريقة صائبة ستأتي بالسعادة والرفاهية للجيل الجديد في القرن القادم. ومع ذلك، فما زال يتناوبنا القلق بشأن التحديات التي سيضطر الجيل الجديد لمواجهتها. فكثير من الفتيات والشبان في كافة أرجاء العالم لا يشعرون اليوم بالسعادة في حياتهم ولا ينعمون بفرص التعليم. وهم، علاوة على ذلك، عرضة للاستغلال لأغراض المواد الإباحية والبغاء وإدمان المخدرات، مما يقضي على مستقبلهم ويدمر أسرهم والمجتمع بأسره، ويصبح بعد ذلك مصدرا للإرهاب الدولي.

ومسألة نوع الجنس لها بالمثل أهمية كبيرة. فبالرغم من احترام المساواة بين المرأة والرجل، وزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية، لا يزال الفقر والعنف يشكلان عائقين رئيسيين مؤثرين في حياة المرأة. وينبغي، للنجاح في معالجة هذه المشكلة، أن تساعد بلدان العالم بعضها بعضا وأن تركز الموارد اللازمة لهذا المجال.

ولا تزال إساءة استعمال المخدرات موضوعا يشغل المجتمع الدولي بشكل رئيسي. وقد نفذت حكومة لاو في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عددا من المشاريع الرامية إلى معالجة آثار إدمان المخدرات وذلك بالتعاون مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية وبمساعدها، وخاصة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد أظهرت

ويتعين علينا بالتأكيد أن نتقبل مسؤولية إيجاد حل لها، وللنجاح في هذه المهمة المرهقة يجب أن نرسي دعائم أساسية صلبة ترمي إلى تشجيع وبناء السلام والتعاون الدولي من أجل التنمية. وهذا هو الهدف السامي الذي ينبغي أن نسعى جميعا لتحقيقه في عصرنا الجديد.

واستعدادا للألفية الجديدة، عقد عدد من المؤتمرات الدولية بشأن مسائل مختلفة تحت رعاية الأمم المتحدة، من قبيل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في نيويورك، ومؤتمر قمة الأرض في ريو، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة في بيجين، ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية في بانكوك، وغيرها من المؤتمرات الدولية التي لا تقل عنها أهمية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه المؤتمرات في حل المشاكل المتعددة الجوانب التي حدثت في العالم، على أمل أن تقل المخاطر التي تواجهها الألفية الجديدة في كل مجال من المجالات إلى أقصى حد، وأن يركز الإنسان ذكائه وموارده على تنمية الاقتصاد، والثقافة المتحضرة، والمساواة في الرفاهية، وذلك في جو من العدل والسلام خال من المواجهة العنيفة، مع الاهتمام بالفقر والمرض وغيرهما. بيد أن الأهداف التي وضعتها هذه المؤتمرات لم ترق إلى مستوى توقعاتنا. يضاف إلى ذلك أن ثمة تحديات جديدة أكثر تعقيدا بكثير قد انبثقت في ظل العولمة.

وقد أصاب مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي عقد في هافانا في نيسان/أبريل من هذا العام، في تحديد الجوانب الإيجابية والسلبية للعولمة وعرض توجيهها جماعيا بشأن ما يتخذ من إجراءات في المستقبل. ورأى المؤتمر أن المشاكل التي تنتظر الحل تتمثل في المسائل المعروفة وهي الديون المتنامية، وتدابير التجارة العالمية غير المؤاتية المفروضة على السلع القادمة من البلدان النامية - ولاسيما أقل البلدان نموا - فضلا عن الموارد البشرية التي لم يجر

تعارض مع مبادئ الميثاق والقانون الدولي والاتجاه العالمي الراهن.

وتتابع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية عن كذب الحالة في شبه الجزيرة الكورية. ونحن نرحب بنتائج مؤتمر القمة الكورية بين الرئيس كيم يونغ إيل، رئيس لجنة الدفاع الوطني لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والرئيس كيم داي يونغ، رئيس جمهورية كوريا، اللذين اجتمعا في بيونغ يانغ في شهر حزيران/يونيه الماضي ووضعاً أساساً هاماً في استجابة لتطلعات الشعب الكوري إلى إعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية وتسوية المشاكل القائمة في شبه الجزيرة الكورية عن طريق المفاوضات السلمية، الأمر الذي يسهم في تعزيز السلم والاستقرار والتعاون في المنطقة.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ستحتفل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بعيدها الخامس والعشرين. ولقد حافظ شعب لاو طيلة هذه الفترة على روح الوطنية، والاكتفاء الذاتي، والقوة، واحتذب مساعدة المجتمع الدولي وتعاونهم. وحقق إنجازات هائلة في بناء الوطن. ونتيجة لذلك تحسن مستوى المعيشة تدريجياً. ويتمثل أبرز المنجزات في أننا بلغنا مرحلة الاكتفاء الذاتي في إنتاج الأرز، بل ولدينا فائض للتصدير، وقد تحقق ذلك لأول مرة في تاريخ البلد على الإطلاق.

ووسعت بصورة مستمرة الهياكل الأساسية الاجتماعية الاقتصادية وتحكم الدولة بمنطق سيادة القانون وتحترم الحرية والديمقراطية وتعززان بشكل ثابت. وزيد تعزيز تضامن شعب لاو بكل جماعاته العرقية. وهذه كلها عوامل أساسية في كفالة الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي. وبفضل سياسة التحديد المتوافقة مع آليات اقتصاد السوق وتعزيز حق الشعب في تقرير مصيره وسياسة الباب المفتوح في علاقاتنا الدولية نحن مقتنعون أن جمهورية

التجارب أن الأشخاص المتورطين في زراعة الخشخاش يظلون على فقرهم. لذلك فإن حل هذه المشكلة بطريقة حاسمة يستلزم الاضطلاع بمشاريع إنمائية بديلة، وكفالة الأمن الغذائي، وتمكين الناس من زيادة ما تغله لهم زراعة محاصيل غير الخشخاش، فضلاً عن الزراعة التقليدية. وقد عقدت حكومة لاو العزم على مواصلة جهودها المبذولة لمراقبة المخدرات والإشراف عليها، ونأمل أن يمد المجتمع الدولي يد العون بقوة لمساعدتنا في التغلب على المصاعب بأسرع ما يمكن من أجل توفير مستقبل مشرق لأطفالنا.

وبينما يدلف العالم إلى الألفية الجديدة، تمت تسوية عدد من الصراعات الإقليمية بطريقة مرضية، في استجابة لتطلعات الأمم المتضررة. بيد أن كثيراً من الصراعات الإقليمية الأخرى ما زالت في الوقت نفسه دون حل وما زالت تسبب الألم والمعاناة للسكان المعنيين مباشرة.

ففي الشرق الأوسط، لم يكفل السلام الدائم، ولم يمارس الشعب الفلسطيني بعد حقوقه الوطنية والأساسية غير القابلة للتصرف. ونحن نرحب باستئناف مفاوضات السلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي أن يغتنم الطرفان هذه الفرصة لكتابة صفحة جديدة من صفحات التاريخ تقوم على التعايش السلمي والتعاون الاقتصادي فيما بين شعوب المنطقة. ومن هذا المنطلق، نتطلع إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة واحترام وجود جميع الدول في المنطقة، ضماناً لدوام السلام والتعاون بين الأمم، وخاصة بين الدول العربية وإسرائيل.

ولا يزال الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا يسبب مصاعب وأضراراً هائلة للشعب الكوبي. وامتثالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، نحث على وضع حد لهذه الممارسة التجارية المعوقة، التي



وأعرب عن إيماني القوي بأن أعمال هذه الدورة ستدار بنجاح في ظل توجيهاتكم. وأعتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديري الكبير للعمل الذي قام به سلفكم، السيد ثيو بن غوريراب، ولتوجيهاته الكفؤة لأعمال الدورة السابقة.

وفي بداية الألفية الجديدة، فإن ألبانيا، البلد ذا السيادة والمحبة للسلام، ملتزمة بتقديم إسهامها المتواضع في أنشطة مجتمع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل سلام أكبر واستقرار وأمن وازدهار اقتصادي. وهي تسعى إلى ذلك بإيجاد استقرار داخلي سياسي واقتصادي، واتباع سياسة خارجية ترمي إلى تحقيق التعاون البناء مع بلدان جنوب شرق أوروبا وما وراءها. ومنذ دورة العام الماضي تتخذ ألبانيا خطوات أخرى في سبيل تعزيز مؤسستها الديمقراطية ونظامها الدستوري وتعزيز وتحرير اقتصادها، وتعزيز وضمان الاحترام لحقوق الإنسان. وبسبب الكفاءة في التدابير التي اتخذتها الحكومة الألبانية، وبفضل المساعدة المقدمة من شركائنا تشفى ألبانيا من عواقب صراع العام الماضي في كوسوفو.

وقد أصبحت ألبانيا بلدا منفتحا وآمنا أمام الاستثمار الأجنبي. وقد أثمرت سياسات الحكومة الألبانية بخصخصة القطاعات الاستراتيجية واستيعاب رأس المال الأجنبي. أما تعزيز الأمن والنظام العام ومكافحة الجريمة المنظمة فقد بلغا مستويات مرضية لم تحظ بالتقدير داخل البلد فحسب بل وفي أماكن أخرى. وقد زاد إلغاء عقوبة الإعدام وإنشاء مكتب أمين المظالم من رفع مستوى حماية واحترام حقوق الإنسان في ألبانيا.

وألبانيا مقبلة حاليا على انتخابات محلية ستكون لها أهمية أساسية بالنسبة لمستقبل تطور البلد - لا بسبب النتائج وحدها بل وبسبب الأسلوب الذي ستجري به الانتخابات.

لاو الديمقراطية الشعبية ستستطيع الخروج من التخلف الإنمائي في المستقبل القريب.

وللعولمة تأثير غير متساو على تنمية كل بلد، لأن كل دولة تمر بمرحلة مختلفة من مراحل عملية التنمية. فبينما تستفيد بعض الاقتصادات النامية من زيادة الفرص الاقتصادية يظل عدد كبير من البلدان النامية مهمشا، ولذا لا يسمح له وضعه بالاستفادة من هذه العملية. ولا يزال معظم البلدان في العالم النامي يواجه مشاكل الوصول إلى الأسواق وإلى رأس المال والتكنولوجيا. ويضطر كثير منها إلى إجراء إصلاحات هيكلية مؤلمة لا تتفق مع واقعها وتترك آثارا سلبية غير مرغوب فيها وتعرق اندماجها في الاقتصاد العالمي. وأمام هذه الخلفية ثمة حاجة إلى إيجاد بيئة مؤاتية لتمكين البلدان النامية من المنافسة في النظام التجاري العالمي والاستفادة الكاملة من مزايا العولمة. وللأمم المتحدة دور حيوي في المساعدة على حدوث ذلك.

وإذ نودع القرن العشرين لا تزال البشرية ترنو إلى عالم سلام، عالم خال من البؤس والعوز، عالم تحكمه علاقات دولية قائمة على احترام السيادة الوطنية للدول، وعلى التعاون من أجل التنمية والتعايش السلمي بين الشعوب. ولذا فعلى المجتمع الدولي واجب زيادة تعاونه في كل المجالات الممكنة بغية كفالة بلوغ أهداف إعلان مؤتمر الأمم المتحدة لقمة الألفية، وإفادة الشعوب في كل أرجاء العالم، وتوفير ضمانات لحياة أفضل ومستقبل أكثر إشراقا للأجيال القادمة. وبهذه الروح أرجو للدورة الحالية نجاحا باهرا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن

لمعالي السيد باسكال ميلو، وزير الشؤون الخارجية لألبانيا.

**السيد ميلو (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أتقدم

إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة

الألوف من اللاجئيين إلى ديارهم وأعيد بناء المنازل التي دمرتها الحرب وبدأ تعمير مؤسسات الاقتصاد والإدارة المشتركة، وتحسنت الأوضاع السياسية والنظام في البلد تحسنا كبيرا.

وتتناقض الحالة الراهنة في كوسوفو مع الآراء التشككية واللاعقيدية التي يعرب عنها من آن لآخر ضد التدخل العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، وضد إنشاء إدارة الأمم المتحدة هناك. ولن تذوى ذكرياتنا عما حدث في كوسوفو قبل عام، بل ستجعلنا أكثر إدراكا للعواقب المأساوية التي يمكن أن تجلبها السياسة الشوفينية للنظام الشمولي، على المدنيين الأبرياء من السكان.

وللإسهام في تأسيس مجتمع ديمقراطي في كوسوفو تحترم فيه حقوق الإنسان والحقوق الوطنية احتراماً كاملاً أقمنا علاقات وثيقة للغاية مع بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو وقوة كوسوفو وممثليهما. بل إن الألبانيين أكثر من غيرهم من الشعوب في المنطقة، يرغبون في إحلال الديمقراطية في الصرب ويرحبون بذلك لأنهم تاريخياً قد عانوا أكثر من غيرهم من القومية الصربية. غير أن الأماني في أغلب الأحيان لا توافق الواقع، وعلينا أن نكون واقعيين.

إن الحكومة الألبانية التي تابعت باهتمام كبير الاستعدادات لإجراء الانتخابات المحلية في كوسوفو لتعرب، عن ثقتها بأن القوى السياسية في كوسوفو ستدير حملتها التي تسبق الانتخابات وفقاً للمبادئ والقيم الديمقراطية ودون أية أعمال عنف سياسية، ونود أيضاً أن نعرب عن إرادتنا الصادقة في أن نشارك الطائفة الصربية والأقليات الأخرى في كوسوفو في هذه العملية الانتخابية لأننا ندعم قيام كوسوفو متعددة الأعراق ومتعددة الثقافات مثلما أعلننا من قبل.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة لأدعو المجتمع الدولي في مجموعته إلى أن يزيد من ضغطه على نظام ميلوسيفيتش

ولهذا فإن الحكومة الألبانية تتعاون بشكل وثيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها، في بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تكون الانتخابات نزيهة وحرّة وديمقراطية.

وأعربت ألبانيا بوضوح عن اعتزامها أداء دور أولي وبناء في المساعي المشتركة الرامية إلى تحويل البلقان إلى منطقة متقدمة النمو ومستقرة ترمي بشكل واضح إلى التكامل الأوروبي. وسياسة حسن الحوار ليست ببساطة مطلباً جغرافياً ولكنها في المقام الأول تعبير فصيح عن حسن النوايا والاهتمام المشترك بحماية المؤسسات الديمقراطية والحريات الأساسية والاستقرار والازدهار في المنطقة. وعلى هذا تقدمت الحكومة الألبانية صوب إقامة علاقات مستقرة قائمة على التعاون المتبادل مع بلدان البلقان باعتبار أن تلك استراتيجية أولية لمستقبل التكامل الأوروبي.

فقد اتخذت العلاقات مع هذه البلدان طابعاً مؤسسياً، لا على المستوى الثنائي فحسب بل وعلى المستوى المتعدد الأطراف. ووضعت ألبانيا في صميم هذه العلاقات المصالح المشتركة الاقتصادية والسياسية والأمنية، فضلاً عن احترام حريات وحقوق الإنسان، بما في ذلك حق الأقليات الوطنية في العيش في كنف جمهورية ألبانيا. وتسعى إلى أن تتبع العلاقات بين بلدان البلقان نموذج العلاقات القائمة بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع حرية انتقال الناس والسلع ورؤوس الأموال.

وبعد مرور أكثر من عام على الصراع الدموي في كوسوفو، الذي عرض السلام والاستقرار في المنطقة للخطر، ترى الحكومة الألبانية أن الحالة في كوسوفو تحسنت كثيراً منذ بداية تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) - نشر قوة كوسوفو وإنشاء إدارة الأمم المتحدة. فقد عاد مئات

والحكومة الألبانية، شأنها شأن بقية أعضاء المجتمع الدولي، تتطلع إلى قيام قوى ديمقراطية حقيقية يتولى السلطة في صربيا، قوى لها رؤى جديدة لمستقبل بلادها ومستقبل المنطقة في مجموعها.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد كوشنير، الممثل الخاص للأمين العام، على التطورات الإيجابية التي شهدتها كوسوفو وعلى كل ما يقوم به هو وموظفوه لاستتباب الأمن في كوسوفو وإنشاء مؤسسات ديمقراطية فيها.

وألبانيا، بوصفها بلدا مجاورا، تتابع عن كثب التطورات في الجبل الأسود. وهي تدين المحاولات التي يقوم بها ميلوسيفيتش لزعزعة الاستقرار في هذه الجمهورية وتقويض عمليتي الديمقراطية والاندماج اللتين تضطلع بهما القيادة الشرعية للجبل الأسود. وتطبيقا لأحد مبادئ السياسة الخارجية لألبانيا ألا وهو مبدأ حسن الحوار، كثفت الحكومة الألبانية في الآونة الأخيرة تعاونها مع الجبل الأسود. وقد وصلت العلاقات بينهما إلى مستوى لم يسبق له مثيل إذ امتدت لتشمل مجالات للمصلحة المتبادلة من قبيل التعاون على الصعد السياسية والاقتصادية والتجارية وحرية انتقال الأفراد وما إلى ذلك، ونحن نعتزم مواصلة توسيع وتعزيز هذه العلاقات في المستقبل.

والبلدان في منطقتنا تشارك في عملية هي أصلا لا رجعة فيها أي: التكامل الأوروبي - الأطلسي. ولا تدرك الآن البلقان فحسب بل أوروبا الغربية أيضا الخطر الكامن في انقسام أوروبا والخطر الكامن في عدم اندماج البلقان في الاتحاد الأوروبي، والصراعات الإقليمية التي شهدتها العقد الأخير هي أكثر من كافية لفهم هذا الاتجاه. واستتباب الاستقرار في البلقان ليس لمصلحة بلدانه فحسب بل أيضا في مصلحة الاتحاد الأوروبي ذاته. ومن غير الممكن أن ينمو البلقان اقتصاديا وأن يوطد ديمقراطيا إذا لم يتم دمجها في

ليرغمه على إطلاق سراح جميع المعتقلين والرهائن السياسيين الألبان المحتجزين في السجون الصربية والبالغ عددهم ٧٠٠٠ شخص وإلى أن يساعد على مثول المجرمين الذين تسببوا في ارتكاب المذابح في حق أبناء كوسوفو أمام محكمة الأمم المتحدة لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وإلى أن يعزز وجود الشرطة الدولية وإلى أن يعمل على دعم الهيئات القضائية لأغراض الكشف عن أي نوع من أنواع الجرائم التي ترتكب في كوسوفو ومحاربتها.

وأود أيضا أن أكرر التأكيد على أن تحقيق أهداف الأمم المتحدة بشأن الوفاء بالوعود فيما يتعلق بالبدء بإعادة بناء الاقتصاد الكوسوفي إنما يتصف بأهمية خاصة، وينبغي أن يضمن في مشاريع التعاون الإقليمي وبخاصة في إطار ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا.

ورغم أن الساحة السياسية في البلقان قد طرأ عليها تغيير، ورغم أن بلدان المنطقة تشارك في عملية تعاونية، ما زال هناك مصدر للتوتر والصراع في المنطقة الأمر الذي سيترتب عليه آثار في المنطقة وخارجها، إنه نظام حكم ميلوسيفيتش. فميلوسيفيتش لم يكتف بالصراعات الوحشية الدائرة منذ ١٠ سنوات والتي تسبب هو شخصيا في اندلاعها في يوغوسلافيا السابقة؛ وإنما يقوم الآن بتدمير صربيا هي ذاتها وكذلك ما تبقى من يوغوسلافيا.

وفي الأسبوع القادم ستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في صربيا. وتشير الحالة السائدة هناك في الوقت الراهن إلى أنه من غير المحتمل أن تكون حرة ومنصفة فإن التعديلات التي أدخلت مؤخرا على دستور يوغوسلافيا، والعنف الوحشي الذي تواجهه المعارضة وحركة الطلبة، والرقابة وإغلاق وسائل الإعلام المستقلة إنما هي وقائع صريحة توضح أن من الجائز أن يحول ميلوسيفيتش هذه الانتخابات إلى أداة للبقاء في السلطة بشكل غير مشروع.

هو زيادة اندماجها في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. وللشعب الألباني توجه أوروبي واضح، وهذا الأمر أكسب سياسة الاندماج في أوروبا جميع الحكومات الألبانية خلال السنوات الـ ١٠ الماضية تأييد الشعب الكامل. والحكومة الألبانية الحالية، التي تمثل الشعب وتعبّر عن إرادته، قد واصلت الوفاء بالشروط اللازمة خلال السنة الماضية بهدف التوصل إلى مستوى أعلى من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تعتمد مؤسسات الاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب التقرير الذي تقدمت به ألبانيا عن وضعها في بروكسل قبل عدة شهور. والموافقة هذه ستمهد الطريق أمام بدء المفاوضات للتوصل مع الاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن انتساب ألبانيا وميثاق الاستقرار. وفي هذا الصدد فإن انضمام ألبانيا إلى منظمة التجارة العالمية في تموز/يوليه من هذا العام حدث مشجع ويبعث على التفاؤل.

والحكومة الألبانية ترحب بالمبادرة التي اتخذها الرئيس شيراك، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، بشأن تنظيم عقد مؤتمر إقليمي في زغرب في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وهو ما يشكل تأكيدا آخر على الجهود المشتركة التي تبذل من أجل النهوض بعملية الديمقراطية والاندماج في المنطقة وتوطيد الأمن والاستقرار السائدين فيها.

والقرن الجديد قد بدأ. وعلينا أن نواصل مواجهة المشاكل القديمة جنبا إلى جنب مع التحديات الجديدة. وقد يكون من بينها الأزمات المحلية والجريمة المنظمة والاتجار بالإنسان والإرهاب وتحديد الأسلحة وما إلى ذلك، وهي تتطلب كلها تعاوننا عمليا وحسن توجه. والتجارب المريرة التي تمر بها مناطق مختلفة من العالم من قبيل البلقان وأفريقيا وجنوب شرقي آسيا وما إلى ذلك قد أوضحت أهمية الدور الذي تضطلع به منظمات مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرهما من المنظمات. ومن جهة أخرى، فإن العالم يشهد بداية حقبة العولمة. ورغم الجانب الإيجابي

أوروبا. ودمج البلقان في أوروبا وتنميته إنما هو كل لا يمكن تجزئته، ولا يهم إذا كان بلد ما يحاول حماية مؤسساته الديمقراطية والقانون والنظام العام أو يحترم حقوق الإنسان؛ فإنه لن يحقق النجاح الذي يصبو إليه إذا لم يكن ناميا اقتصاديا.

ونحن ندرك أن تحقيق التكامل الأوروبي ليس بأمر سهل؛ بل أن الوصول إليه ينبغي بالعكس أن يتم عبر طريق طويل وعسير. وقبل أن تدمج جميع بلدان منطقتنا في الاتحاد الأوروبي، ينبغي أن تندمج بعضها مع بعض وأن تعكس المجتمعات القائمة في البلقان وتنجلي فيها أحسن ملامح الحضارة الأوروبية. وبغية تحقيق ذلك، علينا أولا أن نحارب وتتغلب على النظريات والعقليات والسياسات القومية المتطرفة إذ أن الاندماج في أوروبا يعني التعاون والتسامح والتكامل.

وتمثل نهاية الصراع في كوسوفو نقطة تحول بالنسبة إلى مستقبل البلقان. ويشكل ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا أفضل استجابة للأزمة التي واجهتها هذه المنطقة. وشأننا شأن البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تعتبر بلداننا هذه المبادرة أداة وجسر لدمج جنوب شرقي أوروبا في الهياكل الأوروبية، والحكومة الألبانية ترى أن تنفيذ ميثاق الاستقرار يشكل إحدى أولوياتها الأساسية. وتحظى ألبانيا بتقدير شركائها الدوليين البالغ لما أظهرته من ارتباط ومسؤولية فيما يتعلق بإعداد دراسات الجدوى للمشاريع المتصلة بميثاق الاستقرار. ونأمل أن الإرادة السياسية القوية التي أعرب عنها في سراييفو في نهاية الصراع في كوسوفو خلال العام الماضي ستبعتها بقوة إرادة لإكمال توفير الدعم المالي لأغراض سرعة تنفيذ المشاريع المتصلة بميثاق الاستقرار.

وليس لما أحرزته ألبانيا من إنجازات في مجال سياستها المحلية والأجنبية في عام ٢٠٠٠ إلا هدف واحد

الحصول على شيء مثله. ويتمثل أحد آثاره في أنه يعطي معاني عريقة لعبارة "المجتمع الدولي" واعتقد أننا في الماضي كنا غالبا ما نستخدم هذه العبارة باستخفاف أكثر مما ينبغي. والآن أصبحنا نعلم ما تعنيه. فهي مبينة في الإعلان النهائي الذي أصدره رؤساء حكوماتنا، وهو الآن كراسنا للسنة المقبلة. ولا تزال أفكاره العظيمة يتردد صداها في هذه القاعة، ومراميه النبيلة تضيء المستقبل.

ومن رأينا أنه وضع أهدافا محددة يمكنها حقا أن تساعد الدول النامية وللمرة الأولى نستطيع التمييز بوضوح بين القضايا الآنية والقضايا طويلة الأجل. وهذا هام جدا لأن كثيرا من الأشياء التي ننفق عليها وقتنا وموارد كثيرة ليست في الواقع قضايا اليوم. أما إرث حزين رحله القرن العشرون.

من الواضح أنها قضايا هامة. وكل منها مأساوي في نتائجها على أرواح الناس العاديين. ولكن جميعها أساسا من مسؤولية الحكومات والمنظمات الإقليمية. وكلما سيطرت هذه القضايا على شؤون الأمم المتحدة، كلما أوقفنا عن التركيز على المشاكل المتأصلة للدول النامية. وتلك المشاكل هي التي يمكن حقا تسميتها بقضايا اليوم. وكما سلبت الأمين العام الضوء في تقريره لمؤتمر القمة، فإنها تصبح خطيرة جدا حقا. ويتعين علينا حتى إعطائها إسما جديدا: "القضايا عبر الوطنية". ولكل منها عنوان أكاديمي: المشاكل التكنولوجية؛ والمشاكل السكانية؛ والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية؛ والمشاكل البيئية. ولكننا إذا أردنا أن نتجاوز هذه المقررات بذاتها، نجد أنه يمكن تجميعها كلها في حقيقة بسيطة: أنها أكبر بكثير من أن تستطيع الحكومات بمفردها أو حتى المنظمات الإقليمية، معالجتها.

كما أنه من الواضح جدا أنها لن تحل في أسواق العمل أيضا. والحلول لن تأتي شيئا فشيئا. والواقع أن

للعولمة، من غير الممكن تجنب الآثار المصاحبة لها والتي قد تؤدي إلى نتائج سلبية وبخاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة والفقيرة. وبغية تجنب هذه النتائج، من الضروري استحداث وتنفيذ استراتيجيات عالمية وهو ما يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع به بسهولة.

لم يمر إلا أسبوع واحد على أحد الأحداث ذات الأهمية البالغة بالنسبة للمجتمع الدولي وهو انعقاد مؤتمر قمة الألفية. فقد كان اجتماعا فريدا من نوعه لجميع قادة العالم، أكدوا خلاله حسن نواياهم فيما يتعلق بالتعاون على مواجهة تحديات الألفية الجديدة وعلى تعزيز الأمم المتحدة. والحكومة الألبانية تشيد بالنتائج التي توصل إليها مؤتمر القمة وتعرب عن اقتناعها بضرورة أن توحّد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قواها لأغراض تنفيذ الالتزامات التي حددها الإعلان النهائي للقمة. وفيما يلي ما كتبه الأمين العام، كوفي عنان، في تقريره:

"ولكن يجب ألا نكتفي بالكلام عن المستقبل. إذ يجب أن نشرع في تهيئة ذلك المستقبل الآن" (A/54/2000، الفقرة ١٧).

ولقد حان الوقت لاتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة لوزير خارجية بروني دار السلام صاحب السمو الملكي الأمير محمد بليقيه.

**الأمير محمد بليقيه (بروني دار السلام) (تكلم بالإنكليزية):** السيد الرئيس، أود أن أتقدم إليكم بتهنئتي على انتخابكم، وبأفضل الأمانى للسنة القادمة، وأن أعرب أيضا عن تقديري العظيم لسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، على حسن أعماله وقيادته طوال السنة الماضية.

وأود أن أبدأ بشكر أميننا العام على تقريره إلى مؤتمر لقمة الألفية. إنه شامل وأخلاقي ومؤثر للغاية. ولم يسبق لنا

تتقدم بصورة عاجلة وألا يعوقها تحويل الأموال اللازمة لحل المشاكل القديمة.

و ينبغي لمهام الأمم المتحدة الحيوية ألا تقع اليوم رهينة للقرن العشرين. فلديها أعمال جديدة عاجلة يتعين عليها القيام بها من أجل الدول النامية. ويمكن ببساطة تلخيص هذه الأعمال. فهي لضمان أن عبارة "الدول النامية" تعني بالفعل الدول التي تحرز النمو - بدلا مما كانت تعنيه غالبا أي مجرد تعبير مهذب عن العكس تماما.

ويقدم إعلان مؤتمر القمة لنا جميعا الفرصة للقيام بهذا بالذات، في صداقة وتعاون، وأمل أن نبذل كل ما في وسعنا لتنفيذ أحكامه. ويمكن أن يكون ذلك أفضل صور التقدير التي يمكن أن نقدمها إلى الأمين العام وموظفيه في نهاية الأعمال البارزة التي تم الاضطلاع بها هذه السنة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لوزير خارجية أنغولا، معالي السيد جواو برناردو دي ميراندا.

**السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ كلامي بتهنئتك، يا سيدي، باسم حكومتي وباسمي الشخصي على تقلدكم رئاسة الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أهنئ، على وجه الخصوص، الرئيس السابق، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، على الطريقة الحكيمة والدينامية التي أدى بها ولايته. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان على جهوده الكريمة الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أداة فعالة بشكل متزايد، وقادرة على التعامل مع متطلبات عصرنا، وإيجاد وتنفيذ الحلول لمعظم مشاكل العالم الملحة.

وقبل بضعة أيام بالتحديد، أي خلال مؤتمر قمة الألفية، حدد قادة العالم أولويات الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين وأعربوا عن الحاجة إلى تكييف هيكلها مع

الاقتصاد السوقي وسع قائمتها وأوجد مجموعته الذاتية من المشاكل الخاصة.

ومن شأن هذا أن يعث حقا على الكتابة إلا بالنسبة لشيء واحد. فإعلان مؤتمر القمة دعانا جميعا بوضوح، بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، إلى قبول مسؤولية دولية مشتركة للعثور على حلول. ومن الطبيعي أننا يمكن أن نختلف بشأن كيفية التصرف، ولكن الأهم هو أنه يتعين علينا أدراك وقبول الحاجة إلى أولويات جديدة. وبالتالي فإننا نثمن عاليا التقييم الذي أجراه الأمين العام عن مكان وجود هذه الأولويات.

وعلى سبيل المثال، فإننا نقدر نصيحته التي جاءت في حينها بأن العولمة تتطلب سياسات وإجراءات حساسة لاحتياجات الدول النامية. ونحن سعداء لأنه تمسك بحق الشعوب في التنمية باعتباره حقا أساسيا. ونحن نشاركه في الاعتراف بالاهتمامات الخاصة لأصدقائنا وزملائنا في القارة الأفريقية ونحن ندعم ما يحاول أن يقوم به لتحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة، لأن هذا ينبغي أن يمكنها من التركيز على ما تفعله بصورة أفضل وما هي مجهزة بأفضل صورة للقيام به.

وأعني بهذا الأعمال العملية والعاجلة التي تضطلع بها أجهزتها ووكالاتها وفنيوها ومتطوعوها في الميدان، بالقرب من الناس. وكثير من هذا يمثل التنمية في مجالات مثل التعليم والتدريب الهامين جدا إذا أريد لشعوب الدول النامية أن تتحرك فيما يتجاوز الكفاح اليومي من أجل الحصول على الطعام الأساسي والمأوى والدواء والمشاركة بنجاح في الاقتصاد العالمي الجديد.

إنه يعني أن أعمال الوكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية حيوية. وهي بحاجة إلى أن

واستمرار مناخ انعدام الأمن وانعدام الاستقرار في عدد من مناطق العالم لا يمكن أن يُعزى إلى الأسباب الداخلية وحدها؛ وإنما ينشأ أيضاً من ضعف نظام الأمن الدولي. وتعبّر عن ذلك جوانب القصور التي لا تزال قائمة، على سبيل المثال، في نظام الإنذار المبكر في آليات عمليات حفظ السلام. فهذه الآليات لم تتوافق دوماً مع الأهداف المطلوبة، إما لأن بعثات حفظ السلام لم توفد أحياناً في الوقت المناسب، أو لأنها لم تزود في بعض الأحيان بالموارد البشرية والمادية والمالية الكافية. ويعود هذا أحياناً إلى غموض ولاية البعثة نفسها.

ونحن ندرك أن فعالية العمل في مجال الأمن والسلم الدوليين لا تعتمد على أنشطة الأمم المتحدة وحدها. إذ ينبغي أن يكون هناك التزام متجدد من كل دولة من الدول. وفي هذا الشأن، أود أن أثنى على تقرير الإبراهيمي الذي نشر مؤخراً.

وتتفهم أن اتخاذ التدابير على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية ينبغي أن يكون جزءاً من هذا الالتزام بغية القضاء على مصادر تمويل الحروب المحلية. وفي حالة القارة الأفريقية بالذات، وهي أكثر القارات تضرراً من ويلات الحرب، يظل الاتجار غير المشروع بالماس يمثل مصدراً رئيسياً لدعم الحروب التي تثيرها بعض الجماعات المتمردة بهدف قلب أنظمة منتخبة ديمقراطياً. وأطلقت بعض المبادرات الجديدة بهدف الحد من وصول "الماس الممول للصراعات" هذا إلى الأسواق الدولية. وحكومتي تدعم هذه المبادرات وستتعاون حسبما يلزم لتطبيقها.

وإحدى المسائل الخطيرة الأخرى التي تؤثر على الأمن الدولي هي تداول ونقل الأسلحة الصغيرة التي تتدفق إلى مناطق الصراع بواسطة الجماعات المتمردة. ويجري هذا بتستر من بعض الحكومات وشبكات الجريمة المنظمة عبر

متطلبات وتحديات المستقبل. وخلال ذلك الحدث البالغ الأهمية لحياة سكان هذا الكوكب، تم التأكيد من جديد على أنه لا غنى عن الأمم المتحدة ولا بديل لها في العلاقات الدولية. وكررت الدول الأعضاء تأكيد وعدها بالمحافظة على الأمم المتحدة وإبقائها آلية متميزة للحوار والتعاون الدوليين باسم السلام والرفاهية لجميع الشعوب.

والواقع، أنه بالنظر إلى دور الأمم المتحدة باعتبارها ضامناً للسلام والرفاهية لكل الشعوب، فإن هناك حاجة ماسة إلى أن نشرع في تنفيذ الإجراءات الرامية إلى تكييف هيكلها مع حقائق العالم الجديدة. وهذا يمكن المنظمة من التصدي بسرعة وفعالية لمشاكل العالم الرئيسية وتفادي لجوء أعضائها إلى حلول خارج الإطار المؤسسي المتمثل في جهازها الرئيسيين - أي الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وفي السنوات الأخيرة، سعت الأمم المتحدة، من خلال مؤتمرات القمة العالمية، إلى إيجاد حلول عالمية، على أساس توافق واسع في الآراء، للعديد من البلايا التي تعاني منها البشرية، مثل الحروب المحلية، وتدهور البيئة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وعدم كفاية التنمية الاجتماعية، من بين مسائل أخرى. وقد وضعت مختلف خطط العمل. بيد أن المشاكل التي سعت هذه الخطط إلى تخفيف حدتها أو حلها ظلت مستمرة. بل إن العديد منها أصبح أكثر سوءاً.

وهناك ضرورة لمراجعة آلية تنفيذ القرارات، من خلال إعادة الحيوية لمنظومة الأمم المتحدة وتعزيزها، ولا سيما هيئتها الرئيسية، مثل مجلس الأمن، ونرى أن تلك الهيئة تقتضي المزيد من الديمقراطية الداخلية، وينبغي لتشكيلها أن يعكس العضوية الحالية للمنظمة وتنوعها الجغرافي. ونعقد أنه بهذه الطريقة يمكن لعملية صنع القرار فيها أن تصبح أسرع ولأدائها في مجال حفظ السلام والأمن الدولي أن يكون أكثر فعالية.

وقد سمحت هذه التدابير للحكومة أيضا، باستئناف سيطرتها على البلد بأكمله تقريبا.

ولقد تخلى أكثر من ١٢ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين المتمردين عن أسلحتهم وشاركوا في جهود إعادة البناء والمصالحة الوطنية. أما من يواصلون شن الحرب، فقد تقلصت مساحة الأرض التي يسيطرون عليها شيئا فشيئا، كما أصبحت أنشطتهم اليوم قاصرة على هجمات مسلحة متفرقة على أهداف مدنية، هدفها تدمير ونهب ممتلكات الشعب.

وتمثل التدابير العسكرية التي اتخذتها الحكومة وسيلة ضرورية ومشروعة لوقف أعمال العنف التي يرتكبها المتمردون التابعون للاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا) والتي تهدد بالخطر بقاء النظام الديمقراطي في أنغولا. وعلى الرغم من أن التدابير الراهنة التي تستهدف السيطرة التامة على حدودنا الوطنية والقضاء على بقية جيوب الجماعات الإجرامية المسلحة، كان لها أثر إيجابي في عملية البحث عن السلام، فإنها لا تشكل خيارنا الوحيد لحسم الصراع المسلح.

وفي الوقت نفسه، سنواصل تنفيذ تدابير أخرى تستهدف ضمان التنفيذ الكامل لبروتوكول لوساكا، الذي لا يزال يمثل بالنسبة لنا أساسا صالحا لحل المشكلة الأنغولية. وفي هذا السياق، فإننا نؤكد مجددا على استعدادنا لمواصلة دمج كل من يختار التخلي عن خيار الحرب، في مجتمعنا.

ولا يزال للمجتمع الدولي، والأمم المتحدة بصفة خاصة، دور نشط للقيام به في عملية استعادة السلم في أنغولا، من خلال التنفيذ المستمر للجزاءات ضد المتمردين بقيادة جونا سافيمبي، ودعم تلك الجزاءات.

وترشيح الأمين العام مؤخرا لأعضاء آلية مراقبة تطبيق الجزاءات ضد متمردي يونيتا، طبقا لقرار مجلس الأمن

الوطنية. وعدم وجود صكوك قانونية دولية قادرة على ضبط عمليات نقل هذه الأسلحة يحفز إقامة أسواق فعلية للأسلحة، وقبل كل شيء في أفريقيا. وهذا يؤدي إلى زيادة عدد الصراعات وجعل حلولها أكثر صعوبة. وآثار هذه الأسلحة على السكان المدنيين، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، آثار مروعة. فقد نتج عنها عدد من حالات الموت يفوق عدد حالات الموت في الحربين العالميتين مجتمعيتين. والواقع أن مسألة "الماس الممول للصراعات" وانتشار الأسلحة الصغيرة تكتسب أهمية خاصة لأنغولا. فعن طريق بيع الماس المستخرج من المناجم على نحو غير قانوني قام المتمردون بقيادة جونا سافيمبي بإعادة تشكيل آلتهم الحربية، ثم استخدموها في شن حملة عسكرية واسعة النطاق تهدف إلى الاستيلاء على السلطة. وأدت تلك الحرب إلى سلسلة من أعمال الموت والدمار، وهي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي في أنغولا. وهذا السيناريو يعيد نفسه في مناطق أخرى من أفريقيا والعالم. ولذا فإن هناك حاجة ماسة إلى إيجاد حل.

ولا يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يتبع ذلك من القضاء على الفقر، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الرشيد، أن تتحقق إلا في ظل أحوال يسود فيها السلام والاستقرار التام. وفي هذا السياق، رسخت حكومتي، على سبيل الأولوية، استعادة السلام النهائي في أنغولا. ونتيجة لجهودها الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، تحسنت الحالة العامة في أنغولا تحسنا كبيرا. ولهذا فإننا اليوم أكثر ثقة من أي وقت آخر بشأن مستقبل السلام والتنمية والازدهار.

وفي واقع الأمر، خفت حدة الحرب عما كانت عليه قبل سنوات، ويتحرك الصراع بصورة مطردة نحو النهاية. كما أن التدابير السياسية والعسكرية التي اتخذتها الحكومة قللت بدرجة كبيرة من قدرة المتمردين على شن الحرب.



وينبغي أن يتم حسم الصراع الكونغولي، بصورة أساسية، من خلال تنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار. وعلى الرغم من أوجه القصور في هذا الاتفاق، والتي قد تستدعي صياغة جديدة له، فإنه لا يزال يشكل الأساس الوحيد المقبول لجميع الأطراف المعنية. ويحترم هذا الاتفاق سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها. ولا بد أن تسحب قوى الغزو تماما من الأراضي الكونغولية، وأن توقف على الفور دعمها لزعزعة استقرار هذا البلد.

وعلاوة على الحوار فيما بين الفصائل الكونغولية، تشكل هذه الشروط القائمة على أساس واقعي اعترافا صريحا بسلطة الحكومة في كينشاسا، أمرا حاسما لنجاح عملية السلام. وتؤكد أنغولا مجددا على التزامها بمواصلة بذل الجهود الضرورية، جنباً إلى جنب مع الوسيط، الرئيس فريدريك شيلوبا، رئيس زامبيا، وبقية الأطراف في اتفاقية لوساكا، إلى أن يتسنى إيجاد سبيل لحل هذه المشكلة.

وفي سيراليون، لا تزال الأعمال العدائية تعطل تهدئة الحالة في البلد. وتؤيد أنغولا المبادرات الإقليمية التي تستهدف إعادة تنشيط عملية السلام وتدين الهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة وقواتها. ونحن نؤيد الخطوات الرامية إلى تقديم الأطراف الرئيسية المسؤولة عن الفظائع المرتكبة ضد شعب ذلك البلد، إلى العدالة الدولية.

أما في الصومال، فقد أدى التقدم الذي تحقق في المؤتمر الوطني إلى إعادة إنشاء بعض المؤسسات الوطنية واقتراب بالبلد إلى السلم. وأنغولا إذ تشجع استمرار هذه الجهود، يحدوها الأمل في أن يتمكن الصومال في المستقبل القريب من العودة لتيبوا مكانه الصحيح في المجتمع الدولي.

وفي منطقة القرن الأفريقي، ثمة تطورات إيجابية فيما يتعلق بالصراع بين إثيوبيا وإريتريا، وذلك بعد توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية، بالجزائر. ونأمل أن يحترم الطرفان

١٢٩٥ (٢٠٠٠)، سيسهم في يقظة دولية أكبر حيال الانتهاكات المحلية. وسيحرم ذلك أيضا التمرد المسلح في أنغولا من قواعد الدعم. ونأمل أن يبدي جميع أعضاء الأمم المتحدة تعاوننا مع تلك الآلية.

غير أن التحسن الكبير في الحالة في أنغولا لم يتمخض عن نهاية فورية للآثار المترتبة على الحرب بالنسبة لحياة السكان. فلا يزال الوضع الإنساني حرجا، ولذا فإننا نناشد المجتمع الدولي زيادة المساعدات التي يقدمها لصالح السكان المحتاجين.

ولم يكن التطور الإيجابي للحالة مقتصرًا على الميدان السياسي - العسكري؛ بل امتد أيضا إلى قطاع الاقتصاد الكلي. وتواصل أنغولا السير على طريق الإصلاحات الاقتصادية التي حازت ثقة المؤسسات المالية الدولية. وقد ترجم هذا التقدم إلى التوقيع مؤخرا على اتفاق مع صندوق النقد الدولي يتعلق بتنفيذ برنامج قيد الرصد.

ونأمل أن يسهم المجتمع الدولي بصورة كبيرة من خلال استثمار رأس المال خلال مرحلة انتعاش الاقتصاد الأنغولي، دعما للاستقرار والنمو. وقد اعتمدت أنغولا تشريعات لحماية الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم الحوافز والضمانات.

ولا يزال الوضع الدولي متسما بالعنف والتوتر في أنحاء مختلفة من العالم؛ ويشكل ذلك تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار. وتشعر أنغولا بقلق بالغ إزاء استمرار الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا للآثار الخطيرة لذلك على الاستقرار والتنمية في منطقة وسط أفريقيا. ولا تزال الحالة في هذا البلد المجاور، والذي له مع أنغولا أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة، ملتهبة ومعقدة. وقد تتردى هذه الحالة وتتفاقم ما لم تتخذ التدابير المناسبة.

وتشجب أنغولا بشدة أعمال العنف هذه، التي أسفرت عن خسائر ضخمة في الأرواح، ودمار، وفوضى. وتناشد أنغولا مجلس الأمن أن يتخذ الخطوات الواجبة لكفالة الوقف الفوري لهذه الأعمال.

وفي العامين الماضيين، أحرز الاقتصاد العالمي انتعاشا واضحا بعد الأزمة التي هزت آسيا. والاقتصادات الصناعية وما يسمى بالأسواق الوليدة تزداد قوة وتحقق معدلات نمو كبيرة. ومع ذلك، لا يزال النظام الاقتصادي العالمي الحالي يتسم باختلالات حادة بين الشمال والجنوب. فبينما ينعم الشمال بازدهار لم يسبق له مثيل، يظل الجنوب يعاني من الفقر والظلم الاجتماعي. ويسهم في هذه الآفات التدابير الاقتصادية المقيدة التي تفرض من جانب واحد. فالحصار المفروض على كوبا مثلا ضحاياها الرئيسيون أكثر طبقات سكانها ضعفا. وسواصل تأييد رفع هذا الحصار.

والهدف الدولي، بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب بذل جهود شاقة، وبخاصة من أكثر البلدان ثراء والمؤسسات المالية الدولية. وتحقيق هذا الهدف ضروري، بصفة خاصة، لتخفيف عبء الدين الخارجي، الذي تمتص مدفوعات خدمته فقط جزءا كبيرا من الموارد المالية للبلدان النامية.

وفي نفس الوقت، سيكون من الضروري اتخاذ خطوات للتخفيف من الآثار السلبية للعولمة. فعلى الرغم من أن العولمة تعزز روح المجتمع في العلاقات الاقتصادية الدولية، فإنها تعود بالفائدة على البلدان الغنية أكثر من البلدان المتخلفة النمو. وبرامج التكيف الهيكلي الجارية في بلدان نامية كثيرة يجب أن تأخذ الاحتياجات والمواصفات الحقيقية في الحسبان، لأن كثيرا من التدابير التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية تسبب صعوبات خطيرة، ولا سيما في المجال الاجتماعي.

التزاماتهما التي يملها هذا الاتفاق، وأن يهيئ كل منهما الظروف الكفيلة بقيام علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما.

وبالمثل، فما زلنا نشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بحل الصراع في الصحراء الغربية من خلال تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلام.

وتتابع أنغولا باهتمام خاص الحالة في زمبابوي، ذلك البلد الشقيق. ونؤيد الجهود التي تبذلها حكومته للتوصل إلى حل عادل ومنصف لمشكلة الأرض التي ورثت عن الفترة الاستعمارية. وفي هذا السياق، نشاطر ونؤيد تماما الموقف الذي أعربت عنه الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحركة عدم الانحياز بشأن الإصلاح الزراعي في زمبابوي.

وفي الشرق الأوسط، تشكل قضية فلسطين السبب الأساسي للصراع في المنطقة. وأنغولا تؤكد من جديد تأييدها لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ويجب أن يتضمن حل هذا الصراع تنازلات من الطرفين المعنيين والتنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وغيرها من ضروب التفاهم التي تم التوصل إليها.

وقبل ما يقل عن عام، نجح شعب تيمور الشرقية في نهاية المطاف في ممارسة حقه في تقرير المصير. وتشعر أنغولا بالرضى والارتياح إزاء هذا الإنجاز التاريخي، حيث أنهما كانت من البلدان التي جاهدت في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية من أجل حق الشعب التيموري في تقرير مصيره بحرية.

والمجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة المسؤولة عن إدارة الفترة الانتقالية، لا يمكنه أن يسمح للمناخ الحالي من العنف، الذي تستثيره الميليشيات مستهدفة عرقلة استقلال الإقليم، بأن يفرض نفسه على إرادة شعب سبق أن عانى طيلة عقود من ويلات الاستعمار والسيطرة الأجنبية.

جهود التحقق التي تضطلع بها في نجاح إرساء السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في السلفادور.

إننا ندخل الآن مرحلة جديدة من تاريخنا تسودها الحريات السياسية والاقتصادية. وذلك سيكفل استمرار عملية أوسع نطاقا وأعمق تتطلب تعاون جميع القطاعات الوطنية ومشاركتها، والدعم المتحدد من المجتمع الدولي توطيدا للتقدم المحرز، وتحقيقا لاستمرار التقدم صوب أشكال تعايش أكثر إنسانية وتدعيما داخل الإطار الذي تفرضه مؤسساتنا وحكومتنا الديمقراطية.

وأثناء هذه المرحلة، اتحنا إمكانيات وفرصا جديدة لجميع قطاعات البلاد لكي تنتفع من السلام في ظل الديمقراطية، ولكي تتصدى معا لتحدي مواصلة العمل على تخفيض صنوف التفاوت الموجودة في مجتمعنا، ولا سيما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، كان الفقر بمختلف أشكاله وما زال، مشكلة هيكلية يدركها كل بلد في العالم. ونحن، في حالتنا، نوليها الأولوية في اهتماماتنا، لا لنكفل عدم تقويض هذه الظواهر للديمقراطيتنا الوليدة فحسب، تلك الديمقراطية التي حققها شعبنا بالألم المفرط والدماء الغزيرة، بل لكي تتمكن من تزويدها بالدعم الواجب وبالإطار الاجتماعي اللازم.

وعلى هذا الأساس، قام الرئيس فرانسيسكو فلوريس، رئيس السلفادور، بالتركيز في خطة حكومته على رفع مستوى رفاه جميع مواطني السلفادور وتقديمهم. وقد ركز انتباهه على أكثر القطاعات ضعفا وعوزا، لكي يحسن نوعية حياتهم من خلال اتخاذ سياسة تولد العمالة وتتيح فرص العمل عن طريق الارتقاء بالإنتاجية، وتشجيع التجارة، وزيادة الاستثمارات على أساس تشاطر المسؤولية. وكما سبق للرئيس فلوريس أن فعل في هذا الحفل، فإنني أؤكد أن مستقبل دولتنا في أيدينا. وينبغي لكل فرد، ومجموعة، وقطاع

وفي ختام هذه الملاحظات، أود أن أسترعي الانتباه إلى ضرورة إيلاء قدر أكبر من الانتباه للحالة الاقتصادية في القارة الأفريقية. ويجب أن يجري ذلك بأسلوب ييسر إدماجها في السوق العالمية، وبخاصة من خلال نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمار الإنتاجي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا أوخينيا بريزويلا دي أفيلا، وزيرة خارجية السلفادور.

**السيدة بريزويلا دي أفيلا (السلفادور)** (تكلمت بالإسبانية): إنه لمن دواعي سعادي الكبيرة أن أهنتكم، سيدي، وأنتم رئيس وزراء فنلندا السابق، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، مما يوضح بصدق خصالكم الشخصية وخبراتكم الدبلوماسية.

ويسعدني كذلك أن أتقدم بخالص تهانئي لوزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غوريراب، على جهوده الممتازة في الدورة السابقة، ولا سيما الجهود التي بذلها لتنسيق الأنشطة التحضيرية لمؤتمر قمة الألفية.

ويجدر بي أن أخص بالذكر الأمين العام كوفي عنان على جهوده الدؤوبة لتعزيز ولاية هذه المنظمة، وعلى بصيرته في تدعيم أنشطتها في المستقبل، الواردة في تقريره الممتاز "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين".

فيما يتعلق بالحالة في السلفادور، كانت عملية تنفيذ اتفاقات السلام مهمة شاقة بشكل استثنائي ومعقدة إلى أقصى حد أمكن الاضطلاع بها عن طريق الإرادة السياسية الثابتة للحكومة، واستعداد شعب السلفادور وجميع القوى السياسية في البلاد، والجهود الوطنية التي حظيت بالتعاون الثمين من المجتمع الدولي، وبخاصة مجموعة البلدان الصديقة، التي ظلت دائما إلى جانبنا، والأمم المتحدة، التي أسهمت

الجهود باتفاقيات محددة جعلت بالمستطاع وضع نهاية للصراعات المسلحة في البلدان المتأثرة وإجراء تحولات سياسية ومؤسسية جذرية، ساهمت في تحسين الأوضاع المعيشية لكافة شعوب المنطقة.

وفي أثناء ذلك اعتمدنا ونفذنا تدابير وآليات، مكنتنا بصورة عامة، من ضمان حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإنشاء الأساس الذي تستطيع أمريكا الوسطى أن تنطلق منه لتحقيق حياة ديمقراطية، خالية من الصراعات المسلحة بوجود حكومات شرعية تتمتع بالسيادة ومنتخبة. وقامت تلك الحكومات، وفاء بمسؤولياتها التاريخية، بإنشاء مؤسسات وتطوير عملية للمشاورات بغية تنسيق واتساق الجهود الرامية إلى التغلب على الأسباب الجوهرية للصراعات وتجنب تراجع التقدم المحرز.

ومن الأهمية التأكيد من جديد في هذا الحفل على أن بلدان أمريكا الوسطى أكدت مرة أخرى التزامنا بجعل أمريكا الوسطى منطقة سلام، وحرية وديمقراطية وتنمية، وخاصة تبنى إقامة اتحاد لأمريكا الوسطى بصورة تدريجية ومطرودة. هذا هو أفضل طريق لضمان مستقبل من الرخاء لمنطقتنا، وفي الوقت ذاته، تعزيز قدرتنا على مواجهة مشاكلنا بأفضل طريقة ممكنة، فضلا عن مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن العولمة والترابط.

وليس ثمة شك في أن التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي فيما يتصل بتنسيق وتوحيد السياسات الداخلية والخارجية لبلدان المنطقة يمثل دليلا حقيقيا على عزم حكوماتنا على تأكيد أن الوحدة تغلب على الانقسام. ونرى أن الأسباب التي توحدنا أكثر من الأسباب التي تجزئنا، ونؤكد ثقتنا الكاملة بأنه في سياق العولمة والترابط سوف يعتمد بقاء أمريكا الوسطى على الجهود المشتركة الرامية إلى بناء مستقبلنا التاريخي المشترك. من أجل هذا يجب

في مجتمعنا أن يضطلع بمسؤولياته وواجباته بغية التغلب على المشاكل والعقبات التي تقف في سبيل تعزيز النمو والتنمية البشرية المستدامة.

وبالمثل، أكد الرئيس فلوريس حقيقة مفادها أنه في عالم متعولم ومتربط، يتسم التضامن والتعاون الدولي بالحيوية لتكميل الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغية مواجهة التحديات العالمية بصورة مشتركة وبقدرة أكبر. ويجب أن يكون مفهوما أن هذا لا يعني أن المجتمع الدولي والبلدان الصناعية بخاصة سوف تحل مشاكلنا، ولكن يعني بدلا من ذلك أن بإمكانها أن تساهم في إيجاد بيئة دولية تهيئ الفرص، بما في ذلك السياسات التي توفر إمكانية أكبر لوصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، وفرصا للاستثمارات، ونقل التكنولوجيا والمعلومات، وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها لتحسين مساعدات التنمية.

ونحن نعلم أننا نواجه مهمة كبيرة ومعقدة، ونأمل ببذل هذا الجهد في أن تتمكن من مواصلة الاعتماد على الدعم القيم من المؤسسات المتعددة الأطراف ومجتمع الأمم، الذي نشترك معه في المصالح والمشاكل - وبخاصة المهمة المشتركة للمحافظة على السلام وتوطيده بعد انتهاء الصراعات. وفي هذا الصدد، ومع احتفالنا بالسنة الدولية لثقافة السلام، أوكد من جديد الأهمية التي تعلقها السلفادور على استمرار الجهود التي ينصب تركيزها على تعزيز ثقافة السلام، لا سيما عشية العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم.

وفي أمريكا الوسطى، ومنذ عام ١٩٨٧، عندما تم التوقيع على اتفاق "إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم في أمريكا الوسطى"، أعربت شعوبنا بحمدوها الأمل عن الترحيب بالمبادرات الوطنية والإقليمية والدولية لتحقيق الهدوء في المنطقة وأيدت تلك المبادرات. وتوجت تلك

بين الجنسين وخفض نسبة وفيات الأمهات والحد من انتشار الأمراض، بما في ذلك مرض الإيدز/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وحماية الأشخاص الضعفاء.

ونبرز أيضا الالتزامات التي جرى التعهد بها للمحافظة على البيئة وتكثيف الجهود الرامية إلى الحد من عدد الكوارث الطبيعية وآثارها. ونبرز أيضا الالتزامات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية والإدارة الحسنة للشؤون السياسية.

ونرى أن مسألة تعزيز الأمم المتحدة جديرة باهتمام خاص، بسبب الحالة التي تواجهها المنظمة في الوقت الراهن فيما يتعلق بتنفيذ ولايتها، والتي أخذت في الظهور في السنوات العشر الماضية أكثر من أي وقت مضى من تاريخها. وأدت أزمة الثقة والمصداقية والقدرة إلى زيادة الاعتقاد لدى غالبية الدول الأعضاء بأن من الضروري بصورة مطلقة إجراء تغييرات موضوعية في الهيكل الأساسي للمنظمة وعملياتها لاتخاذ القرارات بغية أن تعكس حقائق النظام الدولي الراهن، الذي تغير إلى حد كبير منذ اعتماد ميثاق الأمم المتحدة.

والوضع الدولي في الوقت الحاضر أكثر تعقيدا ومتعدد الأوجه وغير ثابت، وتختلط فيه المشاكل والصراعات التي أصبحت علامات دائمة في جدول الأعمال الدولي. وهناك أيضا تحديات وتهديدات جديدة تتجاوز الحدود الوطنية. وهي تشمل ظواهر تقوض أمن الدول وسيادتها واستقلالها. وهذه التطورات تبرز بمحملها وجود الأمم المتحدة، فضلا عن صحة أهدافها ومبادئها.

ونحن نسلّم ونرحّب بالتغييرات التي أدخلت في الهيكل الأساسي التشغيلي والإداري للأمم المتحدة بغية تحسين كفاءتها. وبالرغم من ذلك، فإننا نتفق مع الرأي العام المتعلق بحتمية الحاجة إلى إجراء إصلاح أساسي. وينبغي أن

علينا أن نعيد توجيه جهودنا كي تلبّي متطلبات وأماني شعوبنا في أمريكا الوسطى من خلال وضع برامج محددة توفر لشعوبنا مكاسب مباشرة وملموسة.

واسمحوا لي أن أتكلّم عن بنود هامة أخرى مدرجة في جدول الأعمال ولها علاقة بالحالة الدولية الراهنة التي تهم حكومة السلفادور.

قبل أيام قليلة اختُتم مؤتمر قمة الألفية، وبوسعنا القول إن النتائج التي تم التوصل إليها في المداولات والتي وردت في الإعلان الختامي غرست فينا الآمال. ونشعر بالسرور خاصة إزاء الالتزامات التي جرى التعهد بها لتعزيز السلام والأمن ونزع السلاح. ومن بين أكثر الالتزامات جدارة الاهتمام المتعلقة بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الجريمة عبر الوطنية بجميع أبعادها، بما في ذلك المشكلة العالمية المتصلة بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، والإرهاب الدولي.

ونشعر بالأمل أيضا إزاء الالتزامات بشأن قضية بالغة الحساسية ومثيرة للقلق لبلداننا وهي: التنمية والقضاء على الفقر وأيضا ضرورة تطوير نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون منفتحاً ومنصفاً ويقوم على قواعد يمكن التنبؤ بها وغير تمييزية. ونشعر بالأمل أيضا إزاء الالتزامات بضمان نجاح الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

وينبغي أن نذكر أيضا القرار القاضي بتخفيض النسبة المثوية من الأشخاص الذين يعيشون على سطح الأرض ويقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول سنة ٢٠١٥، بما في ذلك الحد من الجوع وتوفير إمكانية الحصول على مياه الشرب، وتعزيز المساواة في إمكانية الحصول على شتى مستويات التعليم وتعزيز المساواة

يؤدي أيضا إلى منح الجمعية العامة الشرعية التي تحتاج إليها كي تنفذ الإجراءات الجماعية.

وثالثا، يشكل إصلاح مجلس الأمن من وجهة نظرنا واحدا من أكبر التحديات التي تواجه الدول الأعضاء، وهو من المسائل التي تثير القلق لحكومة بلادي. فبعد سبع سنوات من المفاوضات، لم نحرز أي تقدم بشأن النقاط الموضوعية المتصلة بعدد الأعضاء في كل من الفتنتين، والمزايا الخاصة بالأعضاء الجدد. وكذلك بشأن حق النقض، الذي يعد حاليا ميزة قاصرة على الأعضاء الدائمين.

إن الاختلافات والمواقف غير المرنة التي شهدناها أمر غير مقبول لأنها تنشئ حالة تسهم في رأينا في الانقراض من المصدقية وفقدان الثقة في نظام الأمن الجماعي. ومن الأمور العاجلة التي لا يمكننا إرجاؤها التغلب على الاختلافات القائمة بيننا، وأن يمنح كل منا الآخر تنازلات حتى تتمكن من التوصل إلى اتفاق عام عادل ومنصف من أجل بلوغ غايات الإصلاح وتحقيق المصالح والآمال المشروعة لمعظم بلدان المجتمع الدولي.

وتضم السلفادور صوتها إلى الأصوات التي تنادي بالطلب العادل تماما المعرب عنه في هذا المحفل في مرات كثيرة جدا لزيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين بضم بلدان متقدمة صناعيا وبلدان نامية، بما يعبر بصدق عن الصورة الحالية للعالم. وينبغي أن تكون الأعداد الجديدة معبرة عن العضوية الحالية للمنظمة، وأن تكون المسؤوليات متساوية مع الاحترام الواجب للتوزيع الجغرافي. ولأن من قصر استخدام ميزة حق النقض على الأمور المتصلة بالفصل السابع من الميثاق.

وأود الآن أن أشير إلى قضايا هامة أخرى تشكل جزءا من جدول أعمال الجمعية العامة في الألفية الجديدة. ولهذه القضايا أصداء هامة لدى الدول الأعضاء فيما يتعلق

يشمل هذا الإصلاح تحولات جوهرية في الأجهزة الرئيسية، ليس لتتمكن المنظمة من تنفيذ ولايتها على نحو أفضل فحسب، بل أيضا ليتسنى لها أن تغلب على التناقضات الكامنة في أحكام الميثاق كي تعمل المنظومة بطريقة ديمقراطية وشفافة حقا.

أولا، يجب علينا أن نسلّم بأنه منذ سنوات عديدة حتى الآن كانت ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضع تساؤل. لذلك، فإننا نعتقد بأن من الضروري استئناف المفاوضات الرامية إلى اتخاذ تدابير لإنعاش إحدى المهام الرئيسية للأمم المتحدة والتي تتمثل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي إيلاء أولوية خاصة بالتنمية المستدامة، مع تأكيد خاص على مكافحة الفقر، ومكافحة المخدرات ومرض الإيدز، وحماية البيئة واحترام حقوق الإنسان. كل هذا يتفق مع الالتزامات التي جرى التعهد بها في إعلان الألفية وبخاصة مع الأهداف التي يتم السعي لتحقيقها من خلال الدبلوماسية الوقائية. ومن أجل هذا الغرض، نعتقد أن من الملائم إعادة بحث المبادرة الرامية إلى إنشاء مجلس أمن اقتصادي يكون مسؤولا عن التصدي لمشاكل التنمية.

وثانيا، نعتقد بأن من الأهمية القصوى بحث وتقييم مهام وسلطات الجمعية العامة، نظرا لأن الجمعية جهاز ضروري وتعد أكبر هيئة تمثيلية في هيكل المنظمة. وبالرغم من ذلك، فإن قراراتها محدودة وغير ملزمة للدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، يجب بذل الجهود لتعزيز اختصاصات الجمعية العامة وتوسيعها بصفقتها محفلا سياسيا بغية ضمان الدور الحقيقي الذي يتعين عليها أن تقوم به في الشؤون العالمية. وينبغي، بخاصة، إيلاء الجمعية العامة المزيد من المسؤوليات في عملية اتخاذ القرارات. ومن شأن ذلك ألا يعزز إضفاء الطابع الديمقراطي والشفافية على إجراءات المنظمة فحسب، بل

تحقيق أهداف نظام التجرد من الأسلحة النووية، الذي يسعى إلى تشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على العمل بحسن نية للوفاء بمسؤولياتها وواجباتها الدولية، وإلى مواصلة المفاوضات التي تستهدف القضاء على التهديد باندياع حرب نووية. وبهذه الأفكار، نحن ننضم إلى الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، التي أعربت عن تأييدها الراسخ للمقترح المقدم من الأمين العام الداعي إلى عقد مؤتمر دولي يرمي إلى البحث عن السبل التي تؤدي إلى القضاء على التهديد النووي.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، نود أن نشير على وجه التحديد إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ضوء الحقيقة التي مفادها أن السلفادور مرت بالتجربة المأساوية للصراع المسلح الذي دار خلال الثمانينيات - وهو صراع كان مكثفا واستمر لمدة طويلة لسبب بالذات وهو دخول وانتشار هذا النوع من الأسلحة - الأسلحة التي دخلت بلادنا بطريقة غير مشروعة لتزود بها الميليشيات غير النظامية. إلا أن هذه الأسلحة وصلت إلى قطاعات أخرى من السكان، مما أدى إلى حدوث إصابات بأعداد كبيرة وإلى نشوء ظاهرة الأشخاص المشردين واللاجئين من مناطق الصراع. وقد أمكن التوصل إلى حل لهذا الوضع بعد التوقيع على اتفاق السلام في عام ١٩٩٢.

وليس وجود هذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هو وحده الذي يؤثر على الصراعات - سواء كانت داخلية أو دولية - ولكن الاتجار بها أصبح يشكل خطرا على الأمن العام، وتهديدا للاستقرار، كما أنه يشكل تهديدا للديمقراطية ولسيادة الدول عندما تستخدم هذه الأسلحة في أنشطة تشكل تهديدات عبر وطنية، مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال والجريمة الدولية. ولهذا السبب، نحن نؤيد بقوة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير

بالسلم والأمن الدوليين، كما أن لها نتائج خطيرة بالنسبة لمستقبل منظمنا.

وباسم شعب وحكومة السلفادور، نرحب بتوفالو بوصفها عضوا جديدا في المنظمة. ويؤكد هذا الإجراء حق الشعوب في أن تمثل في هذه المنظمة ذات النطاق العالمي. كما أنه يثبت الطابع العالمي للأمم المتحدة.

لقد اعتمد الميثاق باسم الشعوب التي كانت تكون المجتمع الدولي آنذاك، وبالتالي لا يمكن ولا ينبغي للأمم المتحدة أن تغلق أبوابها في وجه أي شعب يعرب عن إرادته السيادية ورغبته الحرة في أن يمثل في هذه المنظمة العالمية.

وأود أن أشير إلى الحالة الخاصة التي ما فتئت تناقش في هذه الجمعية العامة في كل عام من الأعوام الثمانية الأخيرة. والتي تتعلق بالحاجة إلى دراسة الوضع الدولي الاستثنائي في جمهورية الصين في تايوان وذلك من أجل ضمان الاحترام الكامل للحقوق الأساسية لسكانها البالغ عددهم ٢٣ مليوناً في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة.

إننا نؤيد تشكيل فريق عامل في الجمعية العامة لدراسة المكان المناسب الذي ينبغي أن تتبناه جمهورية الصين في الهيئات الدولية. ونريد أن نوضح تماما أن تأييدنا لهذه المبادئ لا يقصد به التدخل في الشؤون الداخلية لدولة عضو أخرى، كما أنه لا يمثل معارضة لإعادة توحيد الشعب الصيني بالطرق السلمية. إنه يمثل بالأحرى اعترافا بحق شعب الصين في تحقيق تطلعاته العادلة، شعب يمارس حقوقه الديمقراطية في بلد تربطنا به علاقات ممتازة لأكثر من ٥٠ عاما.

وقد شاركت السلفادور باهتمام كبير في مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نسلم بأنه وإن كانت النتائج المحرزة لم ترق إلى المستوى الذي كنا نريده بالضبط، فقد أمكن التوصل إلى اتفاقات وقرارات مشجعة في الجهد الرامي إلى

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جان بينغ، وزير الدولة ووزير الشؤون الخارجية والتعاون والفرانكوفونية في غابون.

**السيد بينغ** (غابون) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالفرصة التي أتاحت لي وبالشرف الذي أسبغ عليّ للتكلم بالنيابة عن غابون في هذه الدورة للجمعية العامة، التي وإن كانت من الدورات العادية، إلا أنها ذات طابع استثنائي. والواقع، أن هذه الدورة لا تمكننا من الاستعداد الكامل لدخول الألفية الثالثة فحسب، ولكن الأهم من كل شيء أنها تعقد في مرحلة من تاريخ البشرية تؤدي إلى نشوء آفاق مشجعة جديدة لمستقبل أفضل في أذهان البشر في كل أنحاء العالم.

ولهذا، نرحب بانتخابكم، سيدي الرئيس، لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

إننا مقتنعون في الواقع بأن ما تتحلون به من حصال كرجل دولة ومن فيض من الخبرة الشخصية خير ضمان لنجاح عملنا.

وانطلاقاً من هذه النظرة، فإن غابون بوصفها تشغل منصب نائب الرئيس، ستقدم لكم تعاونها الكامل حتى يمكن لهذه الدورة أن تستجيب لآمالنا بفعالية.

ويسرني أن أعرب عن امتناني العميق لسلفكم، السيد ثيو - بن غوريراب، وزير خارجية جمهورية ناميبيا، على طريقته الفعالة في اضطلاع بولايته.

ونود بدورنا، أن نرحب ترحيباً حاراً بدولة توفالو، التي انضمت لتوها إلى الأسرة الكبيرة، أسرة الأمم المتحدة.

وأود أن أتوجه بتحية صادقة إلى أميننا العام السيد كوفي عنان، على جهوده المثابرة لتحقيق المثل العليا لمنظمتنا.

المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي سيعقد في عام ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بالصراعات المحلية أو الدولية التي ما زالت تستأثر باهتمام المجتمع الدولي ومنظمتنا، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا وأسفنا إزاء عدم التوصل حتى الآن إلى اتفاقات تضمن إحلال السلام رغم الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت. ونحث جميع الأطراف المشتركة بشكل مباشر في كل بلد من البلدان التي تشهد صراعات على التخلي عن مصالحها الفردية أو الجماعية حتى يمكن التوصل من خلال جهد وطني إلى اتفاقات سياسية تجعل من الممكن إرساء سلام دائم بما يتفق وتطلعات الشعوب.

وأود كذلك أن أشير إلى منطقة الشرق الأوسط. وهنا أعتقد أن المفاوضات الأخيرة في كامب دافيد هي خطوة هامة على الطريق الصعب المؤدي إلى إحلال السلام. ويجدوننا الأمل في أن يكون بالإمكان التوصل إلى سلام مستقر ودائم في إطار حدود آمنة لكل شعوب المنطقة.

وختاماً، أود أن أؤكد أن مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية هما حدثان تاريخيان يمكن أن يشكلا بداية حقبة جديدة في النظام الدولي. والواقع أن إعلان الألفية وإن كان طموحاً، فإنه يمثل برنامجاً حيويًا لحسم مشاكلنا المشتركة بشكل جماعي. ومن هنا يكون من الحتمي أن تصبح الالتزامات التي تعهدنا بها واقعا حيا. وأن نقوم في الأجل القصير باتخاذ خطوات ملموسة وبإبداء الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ هذه الخطوات. إننا لن نألو جهداً في سبيل تنفيذ هذه الالتزامات، كما أن شعوب وحكومات بلدان العالم النامي ستراقب عن كثب ذلك التنفيذ. ومن وجهة نظر واقعية، ستكون هذه البلدان بحاجة إلى دعم حاسم من بلدان العالم المتقدم النمو من أجل أن يكون التنفيذ كاملاً.



الديمقراطية وأنغولا وسيراليون والصومال كلها حالات ماثلة في الذاكرة الحديثة وضعت تضامناً للأمم المتحدة على المحك. وفي مجال التنمية، شهد العالم في الـ ٥٥ سنة الماضية تقدماً اقتصادياً لا مثيل له. فالبلدان التي كانت متخلفة منذ زمن ليس ببعيد أصبحت مراكز دينامية للنشاط الاقتصادي العالمي. ولكن ثمة حقيقة أخرى وهي: أن الأغلبية الساحقة من بلداننا وشعوبنا ما زالت تعيش في فقر مدقع. ولقد كتب قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، في رسالته بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للسلم:

”إن الموضوع الوحيد الذي يشكل أعظم التحدي لضميرنا الإنساني والمسيحي في بداية قرن جديد هو الفقر الذي تعيش فيه ملايين لا حصر لها من الرجال والنساء“.

ووفقاً لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٠، فإن ما يقرب من نصف سكان العالم عليهم أن يشبعوا احتياجاتهم المعيشية بأقل من دولارين للفرد الواحد في اليوم. وبذلك فإن ٣٠٠ مليون أفريقي ليس لديهم حتى دولار واحد في اليوم يعتمدون عليه في معيشتهم. علاوة على أن ذلك الفقر يتفاقم بسبب الانتشار السريع لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصفة خاصة، وهو بلاء آخر يجتاح القارة، ويجلب المعاناة لعائلات بأسرها في أفريقيا وفي أنحاء العالم، تمزقت وهلك معظم أفرادها. بل إن الإيدز أصبح السبب الرئيسي للوفاة في بعض البلدان الأفريقية.

هذه عوامل زعزعة الاستقرار. وإذا كانت عوامل متفرقة، فإنها، مجتمعة، تشجع الاضطراب وتعرض العلاقات الدولية للتقلبات. ولكنني لا أنوي الاكتفاء بسرد قائمة لجميع الشرور التي تعرفها الجمعية جيداً وتتناولها الأمم المتحدة على الدوام. كذلك لا ينبغي لنا أن نتغاضى عن

لقد مضت ٥٥ سنة منذ قررنا ”نحن شعوب الأمم المتحدة“ الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الدولية وتشجيع الاحترام لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية دون تفرقة على أساس من العرق أو اللغة أو الدين.

هذه هي المهام الأساسية المحددة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوصي في المادة ٥٥ منه بتهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية بين الأمم - وأنا أضيف - وداخل الأمم.

ويقرر ميثاق سان فرانسيسكو بوضوح وجود علاقة وثيقة متبادلة بين السلم والتنمية. والواقع أنه بدون السلام لا يمكن أن توجد تنمية، ودون تنمية لا يمكن إقامة سلام عادل ودائم. وإنما نسلم بأن من الصعب تهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق الرفاهية المتنامية لأكثر عدد من الناس في بيئة تسودها الفوضى وعدم الاستقرار وحالة أفريقيا حالة معيرة في هذا الصدد. وعندما بدا بعد نهاية الحرب الباردة، أن العالم يسير صوب حالة واعدة نظراً للانخفاض التدريجي للصراعات بين الدول، سقطت القارة الأفريقية ضحية للمواجهات المسلحة المتسمة بدرجة لم يسبق لها مثيل من العنف. وجرى إيقاف العدوات من سباتها، وتجلت ظهورها أول ما تجلى في التصادمات بالأسلحة وفي ازدياد المعايير الإنسانية الأساسية.

كثير من بلداننا سقطت تحت نير أمراء الحروب وتحولت إلى كيانات هيولية لا سبيل إلى السيطرة عليها وتحتاج الآن إلى المساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من خمسين عملية لحفظ السلام أو ما يقرب من ذلك اضطلعت بها الأمم المتحدة منذ إنشائها، فإن مجلس الأمن أبدى عجزاً في مواجهة الأزمات، ولا سيما في أفريقيا. وجمهورية الكونغو

وإنما القدرة على القضاء على الصراعات لدى ظهورها من خلال الإجراءات الهادفة إلى استئصال الأسباب الجذرية للعنف.

وثمة خطوة هامة تتمثل في إنشاء أو تعزيز آلية إقليمية للأمن تتيح تسوية الصراعات عن طريق الحوار والتفاوض، وبذلك تمكننا من تخفيض النفقات العسكرية إلى حد كبير وبالتالي تخصيص الموارد التي وفرت للاحتياجات الإنمائية الأخرى.

ولذلك، تسهم غابون، على الصعيد دون الإقليمي، في التعاون مع غيرها من الدول في أفريقيا الوسطى، في تهيئة مناخ الثقة بعد تنفيذ الدبلوماسية الوقائية.

إن رؤساء الدول في منطقتنا دون الإقليمية أقاموا على سبيل المثال مجلسا للسلام والأمن في أفريقيا الوسطى، وهو جهاز للتعاون العسكري والسياسي بين الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك للنهوض بالتدابير الرامية إلى تعزيز السلم والأمن والحفاظة عليهما. ومجلس السلم هذا له قوة متعددة الجنسيات لأفريقيا الوسطى وآلية للإنذار المبكر لأفريقيا الوسطى.

وتتخذت الحكومة الغابونية خطوات عملية ومالية حتى تتمكن آلية الإنذار المبكر، التي يقع مقرها في بلادنا، من أن تبدأ أنشطتها بداية فعالة. وغني عن البيان أن هذه الآلية ستضطلع بدورها بالكامل بفضل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة وشركاء آخرون.

وفي سياق إقليمي أوسع، أنشئت في ليرفيل في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ لجنة خليج غينيا التي تتكون من نيجيريا المجاورة وسبع دول ساحلية في أفريقيا الوسطى، كإطار مماثل للعمل المشترك والتعاون والتنمية وحسم الصراعات ومنعها وإدارتها.

الجهود التي بذلت والتقدم الذي أحرز. والواقع أنني أود التركيز - وأنا أتفق في ذلك مع الجمعية - على أن الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف ليس لديهما الموارد الكافية لمواجهة هذه التحديات الأساسية. ونحن نحاول توفير هذه الموارد منذ زمن طويل. ولا يمكننا أن نركن إلى الإحباط الآن. بل علينا التزام بأن نعطي قوة الدفع اللازمة لجهودنا.

كيف يمكننا القيام لذلك؟ أولا عن طريق الانتقال من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام. وغابون، المتفانية في إخلاصها لمبدأ السلام، وهو عنصر متأصل في سياستها الخارجية، تستمد قوتها من جذور حضارة البانتو ذاتها. وواجبنا هو تكريم فضائل الحوار والتسامح بين الشعوب والأمم - الفضائل التي نمارسها في بيوتنا وبين أفراد عائلاتنا - وهو الأمر الذي حوله بلدي إلى مبدأ في الثقافة السياسية والدبلوماسية من خلال الوساطة الشخصية التي يقوم بها الرئيس عمر بونغو الوسيط الذي لا يعرف الكلل.

ولذا فإن علينا أن نعود إلى جذورنا. أي، أن نرجع إلى التعاليم الأخلاقية التقليدية التي باتت تتمتع بقوة أعظم اليوم عن أي وقت مضى، نظرا لأن ما يتهدد السلم في الغالب اليوم لا يأتي من خارج حدودنا بل من داخلها. وعلينا أن نكيف ميثاق الأمم المتحدة لهذه الأوضاع الجديدة، ولا سيما العمل على ملاءمة ولاية مجلس الأمن للاستجابة للأزمات الداخلية.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بصدور تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام الذي يرأسه السيد الإبراهيمي. ونحن مقتنعون بأن هذا التقرير سيساعد على تعزيز نهج جديد لعمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من ضرورة عمليات حفظ السلام كوسيلة للاستجابة، فإنها غير كافية. وما هو معرض للخطر في الألفية الثالثة ليس مجرد تحقيق وقف إطلاق النار بين الخصوم في الصراعات العلنية،

مؤتمر عُقد في ليرفيل واقترح فيه نهج جديد لاستئصال الفقر بحلول عام ٢٠٠٥. وخلال تلك القمة الاقتصادية أُصدر رؤساء الدول والحكومات توصيات بشأن دراسة توقعات القارة في مطلع الألفية الجديدة، والتحديات التي ستواجهها في الإسراع بعملية النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر.

ولا شك في أن القضاء على الفقر يتطلب نمواً اقتصادياً سريعاً تفيد ثماره أكبر عدد من الأفراد. وفي هذا الصدد تشكل العدالة الاجتماعية دليلاً مفيداً إذا ما أردنا أن تسفر التنمية والنمو الاقتصادي عن نتائج مفيدة تنشأ عنها على نحو أكثر عدالة وإنصافاً.

والتزم رؤساء الدول والحكومات أيضاً بمضاعفة جهودهم لتعزيز النمو الحقيقي المستدام من أجل تخفيض الفقر. وبالإضافة إلى ذلك كرروا تأكيد عزمهم على الإسراع بعملية الاندماج الإقليمي ودون الإقليمي التي بدأت بالفعل بعد إنشاء الاتحاد الأفريقي في هذا العام في لومي.

إن تحقيق عالم مفتوح ومتكافل يحتاج إلى آليات للإبقاء على توازنه وللمساعدة في النهوض بالعدالة بمنع العدوان على الأفراد وعلى الطبيعة ويحتاج أيضاً إلى مشاركة فعالة في العلاقات الاقتصادية عن طريق تشجيع الشفافية والقدرة على التنبؤ والاستقرار في العلاقات الدولية.

وأحد الحلول لتحقيق التعاون الدولي من أجل التنمية - في هذه النقطة أشاطر كثيراً من الخبراء رأيهم - هو ألا يغطي هذا التعاون المساعدات فحسب ولكن أيضاً جميع الأنشطة الضرورية التي تكفل تحقيق التنمية المستدامة في عالم محوره الفرد.

وفوق ذلك نتفق أيضاً على أن المساعدة الإنمائية تسهم أولاً في خلق ظروف وطنية مؤاتية للتنمية ومكافحة الفقر وهي أمور لا تتسق مع العدالة والمشاركة الشعبية وتحقيق الفعالية.

أخيراً، من المهم أن نعزز الآلية المتعددة الأطراف لترع السلاح وعدم الانتشار. إن غايون التي صادقت على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية حظر التجارب النووية، ستواصل دعمها النشط لجهود نزع السلاح على الصعيد الدولي بتشجيع العملية التي بدأ تنفيذها بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة.

كذلك فإن عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الاتجار في صيف ٢٠٠١ يكتسي أهمية خاصة لأن من الواضح تماماً أن معظم الصراعات في أفريقيا وفي أماكن أخرى من العالم يغذيها تجار السلاح والمخدرات والماس. ويدعمها، في جملة أمور، عدد من الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات التي تستفيد من المكاسب غير المشروعة التي تحققها نتيجة لتزويد مناطق الصراع بالسلاح والمخدرات وللمشاركة في عمليات غسل الأموال.

وندعم دون تحفظ إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ونؤيد بقوة التنفيذ العاجل لنظام روما.

وفيما يتعلق بتعزيز الكفاح ضد الفقر وبدء تعاون جديد لخدمة التنمية فإن القارة الأفريقية تقبل أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إنعاش اقتصادها وإن النجاح في هذه العملية يعتمد أساساً على جهودها. ولكن في الوقت الذي يدخل فيه العالم بسعادة إلى القرن الحادي والعشرين تظل أفريقيا مهمشة وفريسة للفقر والعوز. إن نطاق الأزمة التي تعاني منها أفريقيا وأهمية الموارد التي يجب توفيرها يتطلبان من المجتمع الدولي أن يدعم جهود القارة بزيادة الموارد المقدمة بشروط تساهلية وتوسيع التجارة وتخفيف عبء الديون.

في كانون الثاني/يناير الماضي، ناقش رؤساء دول وحكومات أفريقيا جنوب الصحراء، ومؤسسات بريتون وودز، موضوع التعاون في حل مشكلة الفقر المؤلمة، في

١٩٩٢، السبل والوسائل التي تمكننا جميعا من المحافظة على توازن نظام بيئتنا الطبيعية.

أنتقل الآن إلى مسألة تخفيف عبء الديون الخارجية الثقيل. وفي هذه النقطة الحساسة، تكرس بلادي نصف ميزانيتها السنوية تقريبا لتسديد الديون، وبهذا تعرض للخطر كل الجهود المبذولة والفرص المتاحة من أجل التنمية. إن الآليات الخاصة بالتخفيف من عبء الديون التي وضعت في السنوات الأخيرة، تمييزية فيما يتعلق ببلدي لحرماننا من تطبيقها. ونحن نرى أن الحجج التي أدت إلى ذلك غير عادلة لأنها وضعت على أساس الناتج القومي الإجمالي المرتفع للشخص الواحد دون مراعاة لقدرتنا على الدفع أو للتوزيع غير السليم للدخل الوطني فيما بين رأس المال والعمالة والضرائب.

وتُظهر دراسة أجراها مؤخرا فريق من المتخصصين الجامعيين في غابون أن نسبة أقل من ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدينا يحتمل أن ينجم عنها تأثير مضاعف على الصعيد المحلي.

والحالة الغريبة في غابون، البلد الوحيد في الفئة المسماة بفئة الدخل المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتمثل في أن ثروتها من إنتاج جهات فاعلة خارجية ولأجل تلك الجهات.

لذلك فإن النداء الموجه إلى المجتمع الدولي من أجل معالجة ديون البلد وغيره من البلدان على نحو أكثر إنصافا ليس ببساطة شكلا من أشكال الاستجداء. فالأمر يتعلق بتعزيز نظام التجارة الدولية لصالح الجميع، حتى تصبح العولمة، كما قال الأمين العام وهو محق تماما في ذلك، قوة إيجابية من أجل جميع البشر. ولا تزال مشكلة الديون مصدرا رئيسيا لقلق البلدان الأفريقية، وليس فقط لبلدي أنا. ونرى

وبقدر ما يبدو تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء في العالم ضروريا، فإنه ينبغي تعزيز القدرة الوطنية للعالم النامي بغية تسهيل التنفيذ الفعال للاتفاقات الدولية بشأن حماية البيئة وتحرير التجارة وإدارة الاقتصاد الضخم ومراقبة البنوك، وهي أمور ضرورية للأداء السليم للاقتصاد العالمي.

إذا ما استعرضنا التاريخ سنجد أن التعاون الإنمائي بعد الحرب العالمية الثانية كان مرادفا للتضامن والمعونة؛ وأعني بذلك تقديم المساعدة من أكثر البلدان غنى إلى أكثر البلدان فقرا. ولقد حان الوقت لتحويل هذا التعاون وجعله أكثر دينامية حتى يكون قبل كل شيء جزءا من حقيقة جديدة تتمثل في العولمة.

وفي الاجتماع الوزاري الأخير الذي دعا إلى انعقاده السيد مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ألقى الضوء على ضرورة تعزيز قدرة المؤسسات للوفاء بمهامها على نحو أكثر فعالية. وهذا التعزيز ضروري ولازم. فالיום أكثر من أي وقت مضى لا يمكن أن نفكر في التنمية دون أن نأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية. ويمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على سبيل المثال، أن يكثف مساعداته للبلدان التي تحصل على جزء من مواردها من منتجات الغابات فيها، حتى تحقق الاستدامة وتدير الغابات إدارة إيكولوجية صحيحة.

وفيما يتعلق بتعزيز حماية البيئة، فإن المناقشات التي تدور في الأمم المتحدة والتي يوجه فيها اللوم فقط للبلدان التي بها غابات، غير عادلة، لأننا نعرف أن انبعاثات غاز الدفيئة التي تنتجها البلدان الصناعية مسؤولة إلى حد كبير عن الضرر الذي يصيب كوكبنا. ومع ذلك فإن تبادل إلقاء اللوم على طرف أو آخر لن يكون بئنا. وعلى العكس من ذلك ينبغي بالأحرى أن نبحث معا، بروح مؤتمر ريو لعام

التعليمي الالتحاق المجاني بالمدارس لجميع الأطفال الذين في سن المدرسة، تحقيقا لمصالح الأمة الغابونية بصفة عامة. وقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس من ٢٧ في المائة في عام ١٩٥٠ إلى ما يزيد على ٩٠ في المائة اليوم.

علاوة على ذلك، يلتزم بلدي التزاما كاملا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وبناء على ذلك، قمنا في شباط/فبراير ٢٠٠٠ باستضافة مؤتمر دولي في ليرفيل معني بالاتجار بالأطفال وبعمل الأطفال.

ونحن نطالب بتنفيذ توصيات المؤتمر المذكور، وهي تمثل متابعة مباشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيين، التي وقع عليها هنا رئيس دولة غابون.

أما عن حملة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، فمن دواعي سروري أن أبلغ الجمعية بأن الحكومة الغابونية قد استحدثت لتوها، بمبادرة من الرئيس بونغو، صندوقا للتضامن الوطني لمكافحة هذا الوباء المتفشي. وترى غابون أن إنشاء صندوق للتضامن الدولي من أجل مكافحة الإيدز من شأنه ولا شك أن يساعد المبتلين بهذا المرض، البالغ عددهم ٣٥ مليون نسمة، غالبيتهم في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا.

أنتقل الآن إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وإعادة تشكيلها. وقد شدد الأمين العام على ضرورة تجديد الأمم المتحدة في تقريره المعنون: "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة خلال القرن الحادي والعشرين". ويتطلب هذا التجديد أن نحدد الأصول الرئيسية للأمم المتحدة، ونعيد بناء هيكلها الأساسية وقدراتها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، ونواصل الاضطلاع بالثورة السلمية، أي بالإصلاحات التي بُدئ فيها في عام ١٩٩٧.

أنه ينبغي لشركائنا أن يُظهروا سعة الخيال بدلا من الخروج دائما بنفس الحلول البالية.

ومعنى هذا أنه لدى النظر في مشكلة الديون ينبغي لا أن تؤخذ المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بعين الاعتبار فحسب وإنما أن تراعى أيضا الجهود التي تبذلها الدولة المعنية لمكافحة الفقر وتدهور البيئة. وسنعيد ما سبق أن قلناه من جديد: إن مساعدة الجنوب تساعد الشمال أيضا، وتساعد الجميع.

وتتطلب حالة البلدان النامية، ولا سيما الواقعة منها في أفريقيا، اتخاذ إجراءات عريضة القاعدة من جانب المجتمع الدولي لترجمة ما علينا من واجبات التضامن مع الشعوب إلى حقيقة واقعة.

وتواصل المساعدة الإنمائية الرسمية هبوطها. وفي متابعة لتوصيات مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمي للتنمية الاجتماعية، التي أعيد تأكيدها مؤخرا في جنيف، يضطلع بلدي الآن في معركته ضد الفقر بتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠، أي أن نسبة ٢٠ في المائة من ميزانيته الوطنية ونسبة ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية مخصصتان للخدمات الاجتماعية الأساسية. ونعلم جميعا هنا أن مبادرة ٢٠/٢٠ هي طريقة ممتازة لمكافحة الفقر.

ومن دواعي الأسف أن الجهود التي تبذلها غابون أعاقها الهبوط المذهل في المساعدة الإنمائية الرسمية واستبعادها من التمتع بمزايا التمويل الخارجي بشروط ميسرة.

أنتقل الآن إلى حماية الفئات الضعيفة من الشعب والحرب ضد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

يتمثل جانب آخر للمشاكل السياسية والاجتماعية في أفريقيا وكافة أنحاء العالم وضع المرأة والطفل في المجتمع. ففي بلدي تتمتع المرأة بنفس حقوق الرجل. ويكفل نظامنا

فهو يوفر أساساً صلباً لمناقشاتنا وللجهود المشتركة التي نبذلها لوضع هذه المنظمة بصفة متزايدة في خدمة مجتمعنا الدولي.

ومن دواعي ارتياحي أن أقدم أصدق التهاني لتوفالو، وهي عضو في مجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، على انضمامها إلى الأمم المتحدة.

خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ستعقد جلسات هامة تتعرض لمسائل حيوية بالنسبة للمجتمع الدولي، وتشمل هذه المسائل التمويل لأغراض التنمية؛ والعنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ وتنمية أقل البلدان نمواً. وستتري هذه الاجتماعات العالمية إثراء ملموساً بالتأكيد مجموعة الوثائق التي نجحنا في إصدارها بتوافق الآراء، لا سيما في فترة التسعينات، والتي يقصد بها أن توفر لنا الأطر اللازمة لاستكمال التعاون الدولي على الوجه الأمثل.

ومن المعلوم جيداً أن هذا المورد لم يستغل إلى حد كبير. وما زال الحوار بين دول الشمال والجنوب يتأثر بالالتزامات والالتزامات المضادة بين عالمين تفصل أحدهما عن الآخر تفاوتات جسيمة في مستوى الرفاه.

ويلزم للعالم أن يدار بشكل جيد وبروح من التعاون إن أردنا حقاً تحقيق التنمية والعدالة والسلام في مناخ يشيع فيه الاستقرار الاجتماعي.

ومع ذلك يظل المخطوون ينكرون، على الصعيدين الوطني والدولي، المشاركة العلنية والنصيب العادل على غيرهم. ومن ثم تنشأ مسألة الحكم على كل الصعد. ولكن، على كل صعيد، يستخدم الذين من مصلحتهم الحفاظ على الوضع القائم أوجه النقص لدى الآخرين لتبرير سلبيتهم. ومن المنطق المعكوس أن نتصور أن أخطاء شركائنا تبيح لنا الخطأ أيضاً. فهذا نمط من السلوك، بل وهو تأكيد، صور

ويلزم في هذا السياق تنقيح جدول الأنصبة المقررة. ففي صالحنا جميعاً تعديل جدول الأنصبة المقررة، حتى لا يقع عبء نفقات المنظمة، ومن ثم حريتها في العمل، على عاتق قلة من الدول الأعضاء.

تنطوي الألفية الراهنة، وهي رمز لما نشهده من الجود والكمال الإلهي، على إمكانية إحراز مزيد من التقدم في بناء عالم أوفر عدلاً وسلاماً. وكل أمة ممثلة هنا هي تجسيد للإنسانية، التي نوه مؤسسو الأمم المتحدة بقيمتها المشتركة. والإنسانية ذاتها هي صورة الله، ويجب لذلك أن نعمل سوياً على أن تترعرع الهبات الثمينة التي أسبغها علينا الخالق وهي الحب والسلام والحرية.

فعلى الأمم المتحدة أن تُبقي على ما ثبتت صحته بالتجربة، وأن تجري التعديلات عند الاقتضاء، وأن تبتكر أشكالاً جديدة للتنظيم.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة لوزير الشؤون والمجتمعات الخارجية في الرأس الأخضر، صاحب السعادة السيد روي ألبرتو دي فيغويريدو سواريز.

**السيد سواريز (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية):** وقدم الوفد نصاً بالانكليزية: اسمحو لي أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأثق في أن ما تتمتعون به من خبرة معروفة في مجالات السياسة والدبلوماسية سيكفل لكم النجاح في عملكم.

وأود أن أنقل سلفكم، الوزير ثيو - بن غوريراب، ما يمكنه له وفدي من تقدير على ما أظهره من دينامية ونجاح في قيادته للدورة الرابعة والخمسين.

وأود أيضاً أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الإسهام الملحوظ الذي قدمه تقريره "نحن الشعوب"،

لقد أثار مؤتمر قمة الألفية مجددا مسألة دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وأرى أن لمنظمتنا العالمية دورا أساسيا بصفقتها حافظا للتحقيق الفعلي لمفهوم المجتمع الدولي المبين في الميثاق، وبصفقتها الأساس لرؤيته السياسية. ففي عالم اليوم والغد، الذي تأتي فيه الأحداث نتيجة لإجراء تتخذه مجموعة من صناعات القرار، يفترض تعزيز الأمم المتحدة لهذا المسعى اشتراك جميع الأطراف المعنية - أي الحكومات، بطبيعة الحال، ولكن أيضا اشتراك البرلمانات والجماهير ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وهلم جرا. وبوسعهم جميعا بل ينبغي لهم جميعا أن يشتركوا في هذا العمل الذي يرمي إلى الكشف عن أوجه التقارب التي تتجاوز التناقضات الظاهرة.

وباعتبار الأمم المتحدة رابطة دول عالمية فإن لها مهمتها، وينبغي أن تعين نفسها على أن تجمع أصوات العالم وتتيح لهم مجالاً للحوار طلباً لمخاف أعلى للفهم. وفي هذا الصدد توفر القيمة الأساسية التي يتضمنها إعلان الألفية مصدرا دائما للإلهام.

غير أننا نحتاج على المدى القصير إلى مجموعة ثابتة من التدابير حتى نوجد بيئة تمكينية للتنمية يمكن بها إدامة استئصال الفقر. أما الأولويات التي تبحث في وضع هذه التدابير فتفاوتت إلى حد ما. ففي مجالات الفقر الشديد، كما في القارة الأفريقية، من الضروري بالتأكيد عكس اتجاه الهبوط في الصحة العامة وتكريس الموارد اللازمة لتحسين نوعية التعليم العام وتوسيع نطاقه. وفي عالم اليوم لا يمكن تحقيق تنمية إلا بوصول الناس إلى الحد الأدنى من خدمات الصحة والتعليم، وإلا إذا وصل البلد المعني إلى مستوى معقول من البنى الأساسية التي لا يستطيع غيرها أن يقبل بصورة سليمة الاستثمار الاقتصادي الذي يحتاجه.

على أنه يعبر عن واقع الحياة؛ أما كيف يمكن التغلب على ذلك فهو ما لم يتضح بعد.

قد يمضي بعض الوقت قبل أن نرى نتائج مباشرة لذلك الحوار الهام بين قادة العالم في مؤتمر قمة الألفية. غير أننا على ثقة من أن النتائج لا بد أن تظهر. فعلى أعلى المستويات، تصبح الاجتماعات بين القادة الدوليين محفلا للتأكيد المتنامي وبإصرار على أن لدينا الدراية والسبل لحل مشاكل مجتمعاتنا، والأساس المشترك الذي نعيش عليه. وما ينقصنا هو التنفيذ الملائم للقرارات والإرادة اللازمة لذلك. وبذلك أعني الإرادة السياسية لأن ننجز جماعيا ما يلزم وما يكفي لتحقيق التقدم لكل البشر، فهذا هدف طويل الأجل لأيديولوجيتنا ومناقشاتنا.

وينبع الوعي بضرورة هذه الإرادة السياسية من الإيمان العميق بأننا نؤلف مجتمعا دوليا مترابطا يرتبط جوهره بمصائر الجميع في النجاح أو الفشل لأي مسعى، وبأننا جزء من ذلك المجتمع.

وفي غضون ذلك، وفي مزيج المنافسة والتعاون الذي يميز العلاقات الدولية، تبقى الكفة راجحة لصالح إطار من التفاوتات واللامتثلالات والأناية يعطل بشكل متزايد قدراتنا وتصوراتنا في الجهود الرامية إلى تحقيق التقدم العام والرفاه.

وهكذا يصبح من المسائل الحيوية مدى الإيمان المتزايد، الذي يمكن أن نراه على الصعيد الدولي، خاصة بالنسبة لمن هم أكثر استفادة من الأوضاع الراهنة، بوجود استقلال حقيقي وبإلحاح الحاجة إلى التنسيق والتعاون بما يتناسب مع هذا الترابط العالمي.

ونحتاج في الوقت نفسه إلى أن ننظر إلى العولمة، لا على ما هي عليه اليوم - من إقصاء وتجزئة وعدم إتاحة الفرص إلا لأقلية منتقاة - وإنما على أنها عملية تكشف بشكل متزايد تحول العالم إلى هيئة واحدة.

وفي تيمور الشرقية، تبشر الجهود الجديدة بالثناء التي تبذلها الأمم المتحدة بالخير فيما يتعلق بممارسة السيادة وحق تقرير المصير بشكل مباشر في المستقبل القريب. بيد أن هناك بوادر تشير إلى جهود متواصلة للإخلال بهذه العملية. وإن قتل الموظفين المدنيين الدوليين الذين كانوا يعملون في عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة يستحق الإدانة الكاملة من المجتمع الدولي واتخاذ مجلس الأمن تدابير وافية.

ودور الأمم المتحدة الذي يتركز بشكل متزايد على قيمة الإنسان وكرامته يتطلب من كل واحد منا - الكبير والصغير، الغني والفقير - أن يرمي بثقله وراء جهودنا التضامنية المشتركة بوصفها محكا في مسعانا المشترك إلى التوصل إلى حلول للمشاكل التي تعصف بكوكبنا.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة لمعالي السيد يروذيا عبد الله أندومباسي، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

**السيد أندومباسي (جمهورية الكونغو الديمقراطية)** (تكلم بالفرنسية): مرة أخرى أعوّل على لطف المترجمين الشفويين، إذ أنني أجعلهم يخوضون من جديد تجربة الترجمة بدون نص مكتوب.

وسأنتقل من التكرار إلى المسائل المألوفة ومن الخديعة إلى الحقيقة.

أولا التكرار. في هذا العام، كالعام الماضي، أوفدني السيد لوران - ديزيريه كاييلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى هذه المنصة ذاتها لأتكلم عن القضايا ذاتها. وإن الغزاة والمعتدين - من رواندا وأوغندا على وجه الخصوص - ما زالوا في بلادي، وسأتكلم عن هذا الموضوع من جديد. وهو ما يندرج تحت عنوان "التكرار". وسأتطرق إلى هذه المسألة وفقا لروح ونص مبادئ الأمم المتحدة. وللنص أهمية من حيث أنه يساعدنا على أن

ثم إن العديد من البلدان النامية لا يزال يأمل في حلول دائمة للمشاكل الأساسية المتعلقة بعبء الديون غير المستدام، وحلول بديلة لأنصاف الحلول الكثيرة جدا التي كانت دائما أقل مما ينبغي أو متأخرة أكثر مما ينبغي والتي كانت تعالج بها هذه القضية في الماضي.

بل إنه مع وجود سياسات اقتصادية ملائمة وإدارة مسؤولة ومجتمع منتج ستبقى قدرة الدول على إحراز تقدم فعلي ومستمر محدودة بشكل كبير إن هي واجهت قيودا على وصولها إلى الأسواق الدولية، وإن فرضت عليها حواجز تعريفية وغير تعريفية. وبوجه خاص يمكن لهذه القيود، في حالة أقل البلدان نموا، أن تجعل اندماجها في الاقتصاد العالمي أمرا مستحيلا.

أود قبل أن أختتم بياني أن أعرب عن عميق قلقي إزاء شكل وحدة الصراعات التي تظل تخل بالحياة اليومية لبلدان مختلفة وتؤدي شعوبها فتجلب عواقب وخيمة على الصعيدين الداخلي والإقليمي. ومن المؤسف غاية الأسف في هذا الصدد أن نرى الحالة الراهنة في سيراليون، البلد الواقع في منطقتنا دون الإقليمية؛ إننا نرجو أن تساعد التدابير التي وضعت مؤخرا والتي تشتمل على تنسيق جهود الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أن يستعيد شعب سيراليون السلام والاستقرار اللذين يستحقهما.

ويظل الرأس الأخضر يتابع عن كثب الحالة في أنغولا، البلد الذي نتقاسم معه تاريخا طويلا. فبسبب رفض اتحاد يونيتا احترام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتنال لأحكام بروتوكول لوساكا، بلغت المأساة الإنسانية التي لحقت بشعب أنغولا، وخاصة الأعداد الهائلة من اللاجئين والمشردين، حدا لا يطاق. فينبغي للمجتمع الدولي أن يولي أعلى الأولويات لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أنغولا.



وإنها لخدیعة أن یلهو رئیس دولة من هذه البلدان فی نیویورک ویقول ”لن نغادر جمهورية الكونغو الديمقراطية“. ورغم القرارات الصریحین لمجلس الأمن - القرارات ١٢٣٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٤ (٢٠٠٠) - اللذین ینصان بوضوح على ضرورة أن یغادر الروانديون والأوغنديون والبورونديون جمهورية الكونغو الديمقراطية، یأتي هنا ممثلو هذه البلدان ویقولون ”لن نغادر هذا البلد“، أولئك المدعون یجیئون إلى هذا المبنى ذاته ویتجرأون على لوي الأذرع أمام القادة والممثلین الآخرین للبلدان المجتمعین هنا.

لا أرید أحدا أن یقول لی - حتی ولو كان صحیحا -

(تکلم بالانكليزية)

”إن خطابك رائع“.

(تکلم بالفرنسية)

أود أن یقال لی ”سننقل لحکوماتنا ورؤساء دولنا ما قلته لأنها الحقيقة“: الحقيقة ردا على الخدیعة. ومثلما قال الفيلسوف سبينوزا، الحقيقة هي محك للحقيقة وللکذب کلیهما. وأحد مطربیننا - واسمه كوفي عولوميد جدير بأن نذكره - یغني بإحدى اللغات المعروفة للأفريقيين الذین یستمعون إلى الموسيقى الكونغولية وأترجم عنها ما یلي: ”الکذب یستخدم المصعد أما الحقيقة فتستخدم السلم“، والجملة أكثر روعة باللغة اللينغالية.

وهكذا - علت أكاذیب المعتدين بسرعة لخداع الناس. هؤلاء المعتدون یحاولون التخفي في رداء حملان وديعة، وهم موجودون في بلد ليس بوطن لهم، وحيث لا یوجد أحد یريدهم فيه، وحيث لم یوجه أحد لهم الدعوة. إنهم موجودون هناك. وبلغوا قدرا من الوقاحة تجعلهم یقولون ”لن نغادر البلد“ رغم القرارات الصریحة لمجلس

نھم الحالة. واقترح على الوفود أن تحل تمرینا لغويا بسیطا یتعلق بالعمل التاريخي ”historic“ الشهير الذي نضطلع به هنا. وإذا ما تلاعبنا قليلا بلفظة ”historic“ وغیرنا مكان حرف أو حرفین لأمكننا أن نتوصل إلى لفظة أخرى ذات معنى مختلف.

إنني أنتظر نص الحل الذي ستعتمده الأمم المتحدة یوما ما فیما يتعلق بمشكلة الأشخاص الموجودین هنا الذین اعتدوا على بلادي وقاموا باحتلالها وكذبوا بالأمس والیوم. فقد قالت أوغندا إنها جاءت إلى بلادي لتحل المشاكل القائمة بین الكونغولیین. هل جاء الأوغنديون بصفقتهم سیاحا؟ هل جاءوا بصفقتهم باحثین علمیین؟

علینا أن نعود إلى نص التعریف للفظه ”المعتدي“. فأولئك الأشخاص، الذین هم فی الظروف العادية حیران لنا، یتركون بلدهم ویعبرون حدودنا ویجیئون إلى بلادي، والآن وإذ أخطابكم، فإنهم یحتلون بلادي. ثم، وكأنهم لم یتجاوزوا الحدود أصلا، یقولون لنا ما یجب علینا أن نفعله لتسوية المشاكل القائمة بین أفراد الشعب الكونغولي. وهم لا یتكلمون عن الحوار فیما بین الأوغنديین؛ ولا یتكلمون عن الحوار بین الروانديین، بل یتكلمون عن الحوار بین الكونغولیین. وربما كان ذلك السبب وراء ذبحهم وقتلهم الأشخاص وبتتر الأعضاء التناسلية للذكور ودفن النساء أحياء. وهم یزرعون الأذرعة فی الحقول مثلما زرع فان غوخ نبات عباد الشمس فی الحقول، مع دفنهم النساء أحياء وترك أذرعتھن فی الهواء فوق قبورھن - على أمل أن یحصدوا فی وقت لاحق الأذرعة. وفي معسكرات الاعتقال أصبح عدد المعتقلین بالآلاف. وهم یغلقون أبواب الأكواخ المتواضعة على سكاننا ویشعلون فیها النیران. وقد يكون ذلك تفسیرهم للمشاركة فی التوصل إلى حل للمشكلة الكونغولية. وهو شيء لا یمكن تبریره.

الأكاذيب الموجودة في المصعد لن تبلغكم بذلك، ولكن السلام سوف تبلغكم. وآمل أن تقوموا بإبلاغ حكوماتكم بحقائق الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. الناس يقولون إنها معقدة، ولكنها في الواقع ليست معقدة بالمرة. فهؤلاء الناس ليسوا في بلدهم. لقد عبروا حدودنا بزعم تأمين حدودهم وبزعم أن القائمين بالإبادة الجماعية موجودون في بلدي، ويعودون من وقت لآخر إلى بلدهم لبذر بذور الفوضى.

ومرة أخرى انظروا إلى خريطة بلدنا. إنكم ستجدون أن الكواكب الصغيرة التي ذكرتها، وبخاصة رواندا، لها حدود على بحيرة كيفو. إنها مساحة صغيرة جدا تعد الحدود الحقيقية بيننا. وإذا نظرتم إلى الخريطة سترون أن هذه الكواكب الصغيرة لكي تؤمن حدودها تجاوزت هذه الحدود الحقيقية بما يبلغ ٢٠٠٠ من الكيلومترات إلى المحيط الأطلسي لبدء حرب. ونحن لا نعرف كيفية تمكنهم من تحريك جنودهم لأنهم لا يملكون طائرات، بيد أننا نعلم أنهم تمكنوا من ذلك. وهم ينقلون الأسلحة الثقيلة لمسافة ٢٠٠٠ من الكيلومترات حتى يبدأوا الحرب، التي غرضها الدفاع عن حدودهم التي تبعد ٢٠٠٠ من الكيلومترات. من ذا الذي يمكن أن يصدق هذا؟ من يستطيع الادعاء بأن هذا هو الصدق؟ عندما تريد أن تحمي وتؤمن حدودك، فإنك تضع قواتك على حدودك حتى لا يستطيع الآخرون العبور.

ثم توجد أكذوبة أخرى: إنهم يقولون إنهم يتابعون مرتكبي القتل الجماعي الذي يتذكره الجميع من عام ١٩٩٤. وهم يزعمون أنهم يتابعونهم لأنهم اختبأوا في بلدنا. حسنا، إن هؤلاء الناس يشغلون محافظتين في منطقة الحدود من بلدنا، ومحافظة واحدة تقع حتى أبعد من ذلك، إلى ما وراء خط الاستواء.

الأمن التي تأمرهم بأن يتركوا بلادنا دون تأخير وبلا قيد أو شرط.

وإنني أكرر اليوم ما قلته في العام الماضي، ولكن يجب عليّ أن أكرر هذا لأن هؤلاء الناس لا يزالون في بلدي ولا يبدوون أي إشارات للرحيل. إن لديهم خططا بحفنة مثل خلق "جمهورية البحيرات الكبرى" بتقطيع أوصال بلدنا وإحراق مقاطعات كاملة منه ببلداتهم.

وسيدو كل هذا واضحا إذا نظرتم إلى خريطة لبلدي. وسوف ترون أن مساحتنا البالغة ٢٣٤٧ مليون كيلومتر مربع تقع وسط كواكب صغيرة تنجذب حولها في نوع من الحركة البراونية. وهم يدخلون بلدنا ويدجون الناس ويصرحون، كما قلت من قبل، بلا حجل أنهم لن يغادروا. وهم يعتقدون أن هذه الأكذوبة سوف تنجح لأنها أخذت المصعد بينما تعين على صدقنا أن يأخذ السلام. ولكنني أعتقد أن صدقنا بدأ يحظى بالقبول في أذهانكم. إن الحق في جانبنا.

لا يوجد أي من جنودنا في كيغالي ولا في كامبالا، ولكن توجد جمهرة من الجنود الأجانب غير المرغوب فيهم في بلدي، يتزايدون في العدد وكذلك في العتاد. ولا شك أنهم هناك من أجل السياحة. ونظرا لأننا نشرع في ألفية تاريخية وأنه ينبغي لنا التفكير في معنى تلك الصفقة، فيجب علينا أن نذكر أولئك الناس بأن عليهم أن يغادروا الآن، اليوم. وينبغي لهم العودة إلى ديارهم. ولا يجوز لهم البقاء في بلدي لأن ما يفعلونه شنيع.

لقد أعطيت الجمعية العامة وصفا دانتيا، لما فعله أولئك الناس في بلدي، بزعم أنه لأسباب سلمية. إنهم يذبجون الناس كما ذكرت. إنهم يدفنون النساء أحياء ويقطعون الأعضاء التناسلية للذكور المساجين. ويحتاج هذا إلى تحليل نفسي. فلماذا يقوم أي أحد بذلك للمساجين. إن

بعض الكونغوليين يمرون عبر المقاطعة في طريقهم إلى كينشاسا. وهم يذهبون حتى إلى المطار للدفاع عن حدودهم التي تبعد ٢٠٠٠ من الكيلومترات. ويقف لهم وطنيون وقوميون، ولا يرحبون بهم. ونحن نخبرهم بما يجب علينا أن نخبرهم به مثلما يفعل الوطني الحقيقي في وجه الغزاة.

ذلك البلد الذي يبلغ ثمن حجم بلدنا، يسمح لنظام عدالته بمقاضاتي، وبإصدار أمر اعتقال ضدي وإبلاغ جميع البلدان الأخرى بأنني إذا ذهبت إلى بلدانها ينبغي اعتقالني عن جرائم ضد الإنسانية لمجرد أنني أتكلم كوطني ضد أولئك الذين أتوا إلى بلدي.

وطلب بلد، وهو أقوى من البلدان الأخرى، أن يسمح له بسبب التهديد الذي تلقاه بممر يوصل إلى الأطلسي. ونحن لا نعرف كيفية قدوم هؤلاء الناس إلى مقاطعة كيفو، التي قاموا بالفعل بضمها. لقد غيروا الإداريين المحليين وعينوا محافظين جددا وغيروا نظام التليفونات. ولكي تتصل بالهاتف بهذه المقاطعة يتعين أن تتصل برقم رواندا. وهذا معروف تماما. وهم يقومون بإدارة حركة مرور السيارات. وبعبارة أخرى إنهم استولوا على مقاطعتنا كلية. ومع ذلك فإنهم يقولون في خطبهم أنهم يناصرون السلام الإقليمية والاستقلال السياسي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أنهم في الوقت ذاته يعينون المحافظين في بلدنا، ويغيرون أسماء شوارعنا ويتخذون القرارات كما لو كان بلدهم.

وهذه البلدان أراقت الدماء في غاباتنا وتتجرأ على ادعاء الحق في أن تأمرنا بمن ينبغي أن يكون وزير خارجيتنا. وهي بتهديداتا لحريتي في التنقل ربما تخيلت أنني لن أستطيع الوصول إلى نيويورك، ولكن لدينا أكثر من حيلة في داخل كمننا. وها أنا ذا هنا. وسأعادر نيويورك وأذهب إلى أي مكان يأمرني رئيسي بالذهاب إليه. ويجدون الأمل في ألا تأبه

وهم لم يقوموا قط بالقبض على أي من مرتكبي القتل الجماعي، أحياء أو موتى. وإذا قاموا بذلك فستكون صدمة. ويقول الروانديون أن مرتكبي القتل الجماعي موجودون في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكي يبرروا وجودهم. بيد أنهم لم يقبضوا على أي منهم.

ولماذا لم يقبضوا على أي من مرتكبي القتل الجماعي؟ أعتقد أنهم غير قادرين على القيام بشئين في مرة واحدة. فلكل رواندي وأوغندي يدان فقط، وهاتان البلدان مشغولتان. هل تعرفون ماذا تفعلان؟ إنهما تأخذان ماسنا ونحاسنا وذهبنا وخشبنا الثمين وحيواناتنا النادرة. وهم يصبحون مصدرين للماس. وإذا نظرتم إلى البورصة سترون أن رواندا صدرت هذا الشهر ماسا كثيرا جدا، ولكن هذا الماس مغطى بدماء الشعب الكونغولي. "الماسوقراطية" (حكم الماس) التي تستخدمهم تقوم بنفس الشيء في سيراليون، وفي ليبيريا، وفي أنغولا. ويمكن للمرء أن يقول إن القاسم المشترك بين هذه البلدان وبلدنا هو أننا تحت إمام حكام الماس الذين يمنعوننا من إقامة الديمقراطية. ولدينا حكام الماس مقابل حكام الشعب. وهذا هو أعمق المعاني التي يمكن العثور عليها في هذه البلدان الفقيرة التي تريد أن تصبح غنية عن طريق النهب والسلب اللذين يمارسونهما في وضوح النهار حيث يمكن للجميع رؤيتهم. والأمر الأكثر مدعاة للدهشة هو أن أحدا لا يبلغهم بوقف سلبهم والعودة إلى أوطانهم. هذا غش مطلق، وهو يهدد أشقاءنا الأفريقيين كذلك. تصوروا بلدا لا يزيد حجمه على ثمن بلدنا، يتجرأ منذ زمن غير بعيد، قبل أن يمسك لومومبا بمقاليد الحكم في بلدنا، على تطبيق نظام عدالته هو في بلدنا - لأن في بلدنا يوجد وطنيون وقوميون.

إنني قادم من مقاطعة قريبة من المحيط الأطلسي، على بعد ٢٠٠٠ كيلومتر من الحدود الرواندية. وأرى في مقاطعتي أناس يمكن تمييزهم بسهولة من ملامحهم بصحبة

قريبا ليصبحوا أثرياء بفرض رسوم على الدخول لرؤية سن لومومبا.

إن إخواني الأفارقة يمكن أيضا أن يحاكموا عندما يصدر الأشخاص الذين يدعون الحق في تعيين أعضاء الحكومة أوامر للقبض عليهم. ولذا ينبغي ألا يظل إخواني صامتين. يجب أن يصدر منهم رد فعل. ينبغي ألا ينظروا إليّ كشخص غير مثقف. ويجب أن تمنع هذه البلدان من التصرف فيما وراء حقوقها. إذ لم يسند إليها أحد مهمة إدارة شؤون العالم بصنف العدالة الخاص بها.

ولا أود أن أطيل في هذا الموضوع السخيف، ولكنني سأمضي أكثر في مناقشة الحقيقة والكذب. الجميع مقتنعون بأننا نقيم عقبات أمام العمل الدبلوماسي للأمم المتحدة، ولكن سن لومومبا ينبغي أن تكون دلالة على أن لدينا أسبابا تاريخية لتصرفاتنا. إن المرء لا يحصد إلا ما زرع. وإني أقر بأننا كنا دقيقين جدا بشأن كيفية نشر قوات الأمم المتحدة، ولكننا تنازلنا لرغبات المنظمة. ووافقنا على البعثة وعلى اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، على الرغم من أن النار ما زالت مستمرة. ويستمر الناس في الإيمان بصلاحيحة الاتفاق، ولكنه وقع عليه في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ ولا تزال النيران مضطربة حتى اليوم والحرب مستعرة. ولا يزال الناس يتكلمون عن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار.

حسنا، إن اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار يشير إلى الغزاة، إلى المعتدين، بوصفهم "أطرافاً". ووقعت هذه الأطراف على الاتفاق، ولكن قرار مجلس الأمن ١٣٠٤ (٢٠٠٠) يدل ضمنا على أنها معتدية ويأمرها بمغادرة بلدي. ومن ثم لم تعد أطرافاً، وإنما جهات معتدية يجب أن تغادر البلد بأسرع ما يمكن.

وعلاوة على ذلك، تؤدي الدمى الكونغولية التابعة لها دور حضان طروادة. وقد استغل هؤلاء الغزاة بعض

البلدان الأخرى التي ترغب في الاحتفاظ بعلاقات جيدة معنا هؤلاء القضاة غير المثقفين.

وأقول "غير مثقفين" لأنني حثت شعبي على النهوض وسحق الغزاة وإفشال مخططاتهم، ولكن هؤلاء القضاة ظنوا أنني دعوت إلى خنق الغزاة. فهؤلاء القضاة هم من عدم الثقافة بحيث لم يدركوا أنني كنت أقتبس من فولتير. والآن بعد أن اعترفت بأنني اقتبست من فولتير، فرمما يصدرون أمر قبض دوليا عليه، لأنه ليس لديهم فكرة عمن هو. فمن تكون هذه البلدان حتى تنصب نفسها قضاة عالميين وتحاكم أناسا ليسوا من مواطنيها على أعمال لم ترتكب في داخل أراضيها؟ إن هؤلاء القضاة لا يعتمدون على القانون لأن موقفهم لا يمكن الدفاع عنه - بل يعتمدون على شريعة الغاب، لأنهم صيادون. وقد أعلنوا تصريحاتهم قبل عامين. وهم كالصيادين الذين لا يصدر عنهم صوت أثناء ملاحقتهم لفريستهم، ولكنني أنا أيضا صامت. ولم أنبه ولم أخطر، ولكن منظمة الشرطة الجنائية الدولية تعرف أنها يتعين عليها أن تعتقلي إذا ألفت يديها عليّ. لقد كان أولئك النفر مثل صيادي الطرائد تماما.

ويعلم الجميع ما حدث لرئيس وزرائنا، السيد لومومبا. ففي المأساة التي فقد فيها أمين عام للأمم المتحدة حياته، قام الأشخاص الذين نفذوا ذلك العمل القدر - بل شخص واحد معين - بتدوين جثمان لومومبا في حامض الكبريت. وهم يلاحقوني الآن ربما لأنهم يعانون من نقص في حامض الكبريت. هؤلاء السادة احتفظوا بإحدى أسنان لومومبا كتعويذة وعرضوه على التلفاز، معترفين بأنهم قطعوا جسد لومومبا، وأذابوه في حامض الكبريت واحتفظوا بسنه كرقية. هؤلاء القضاة العالميون لم يتحركوا لمحاكمة الشخص الذي يفتخر بأنه أذاب جسد لومومبا واحتفظ بإحدى أسنانه. وأظن أن هؤلاء الأشخاص يعتزمون افتتاح متحف

قبل ٤٠ سنة، وأنه لم يبدأ تنفيذه إلا الآن. ونحن الآن، لن ننتظر ٤٠ سنة لظهور كليبتون خاص بنا وانعقاد قمة كامب ديفيد خاصة بنا. يجب على الأمم المتحدة أن تنفذ قراراتها فوراً. ويجب عليها أن تدعمنا لضمان أن يعود المعتدون إلى ديارهم، بغض النظر عن كل ما يمكن أن يقولوه. إنهم ليسوا في بلدهم. ونحن لا نريدهم في بلدنا. ويجب أن يذهبوا.

إن الحرب العالمية الثانية نشبت بعد فترة مخاض طويلة. ونرى الآن أملاً في سلام دائم بعد تلك الحرب، ولكنني اتفق مع برتولد بريخت على أننا يجب أن نبقي متيقظين لأن البطن التي حملت الوحش الكريه لا تزال خصبة. إننا نريد كل الناس، حتى أعداءنا، أن يكون إخوتنا. نريد أن نعيد بناء بلدنا، الذي فككته تجاوزات موبوتو. ونريد، مثل إوار، تحويل الماء إلى ضوء، ونريد، كما قلت، أن نجعل كل إنسان أخانا.

تلك هي رسالتي إلى الجمعية. وأكرر: لا تقولوا لي

(تكلم بالانكليزية)

”لقد ألقيت خطاباً رائعاً“

(تكلم بالفرنسية)

بل قولوا ”لقد فهمنا رسالتك، وسنطلب من حكوماتنا أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، على الفور، حتى يعود المعتدون إلى ديارهم“. ساعدونا من فضلكم في أن نتحدث معهم، لوضع حد لهذه الحرب، التي ينبغي لها أن تنتهي، مثلما تنتهي كل الحروب. إن البعض منا سقط شعره تماماً في انتظار اليوم المبارك، ١٧ أيار/مايو ١٩٩٧، بعد ٣٢ عاماً من النشاط. انظروا إلى رأس الرئيس كاييلا وإلى رأسي: إذ يسهل التعرف علينا بهذه المرحلة المتقدمة من الصلح التي بلغناها ونحن في انتظار اللحظة التي سيتسنى لنا فيها دخول كينشاسا مرة أخرى.

مؤيدي موبوتو الكونغوليين ليبرروا غزوهم لبلدي وعدوانهم. والآن يقوم أحد هؤلاء التوابع بإيواء جنود موبوتو السابقين. وهم يتدربون في كمبالا وأعلنوا بصراحة عن هدفهم المتمثل في العودة إلى كينشاسا. ويقوم أحد البلدان الكبيرة بمساعدة آخرين على إنشاء قواعد عسكرية على حدودنا ويدرب جنودهم بغية زيادة السياحة في بلدنا.

يجب علينا توخي اليقظة. ويجب علينا أن نعمل على ضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ونود أن نقول للأمم المتحدة إنها لكي تصبح أكثر فعالية وتزيد فرصها في النجاح، فيجب عليها هي أن تنفذ قراراتها هي نفسها. وأعرب عن أمني في ألا أعود إلى هنا في السنة المقبلة لأكرر مرة أخرى أن الروانديين لا يزالون في بلدي، يزرعون الموت وينهبون أرضنا. ويجب على الأمم المتحدة في نهاية الأمر أن تنفذ قراراتها هي نفسها.

وكيف تفعل ذلك؟ إنها يمكن أن تجبر الأوغنديين

والروانديين على العودة إلى ديارهم. إننا لا نريدهم في بلدنا. إنهم جيراننا الأبديون، وكويكبات تدور حول كوكبنا. دعوهم يعودوا إلى ديارهم. دعوهم يتحدثون إلينا. إننا نريد لهذه الحرب أن تنتهي كما يريد الآخرون: عن طريق المفاوضات. فالحرب العالمية الثانية انتهت بالمفاوضات؛ والحرب في الجزائر انتهت بالمفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني؛ والحرب في فييت نام انتهت بالمفاوضات بين البلد المضيف هنا والفيتناميين؛ والحرب بين البروتستانت والكاثوليك في أيرلندا الشمالية، التي كسرت كل الأرقام القياسية في الاستمرار، تبدي علامات على أنها ستنتهي قريباً. كيف؟ عن طريق المفاوضات بين الكاثوليك والبروتستانت.

قبل بضعة أيام فقط ذكرت، في معرض الإشارة إلى موضوع آخر، أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) اعتمد

أيها الأخوة الأفرقة، الأخوة من البلدان الأخرى،  
بما في ذلك العديد من بلدان أمريكا اللاتينية، اختتمت كلمتي  
بقول مأثور بالأسبانية، وإن كنت لا أرغب في ترجمته وعلى  
من لا يفهمون الأسبانية أن يستوقفوا أحد الزملاء الناطقين  
بها ويسألوه "ماذا قال؟":

(تكلم بالأسبانية)

"عندما تكون النيران مشتعلة في دار جارك، راقب  
دارك".

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.